

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر -  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر وأكاديمي الطور الثاني  
في ميدان: علوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية  
فرع علوم تجارية، تخصص محاسبة و تدقيق

بعنوان:

## تأثير الإفصاح الإلكتروني على المراجعة الخارجية

دراسة ميدانية بمكتب محافظ حسابات - ورقلة -

الفترة الزمنية مارس - افريل 2018

إعداد الطالبة: مريم بالقط

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 24 ماي 2018.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ/غريب دوادي..... (جامعة ورقلة رئيسا)

أ/ عبد القادر دشاش ..... (أستاذ مساعد، جامعة ورقلة مشرفا ومقررا)

أ/ محمد الهلة..... (جامعة ورقلة مناقشا)

السنة الجامعية : 2018/2017



جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر -  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني  
في ميدان: علوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية  
فرع علوم تجارية، تخصص محاسبة و تدقيق

بغنوان:

## تأثير الإفصاح الإلكتروني على المراجعة الخارجية

دراسة ميدانية بمكتب محافظ حسابات-ورقلة-

الفترة الزمنية مارس - افريل 2018

إعداد الطالبة : مريم بالقط

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 24 ماي 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ/غريب دوادي.....(جامعة ورقلة رئيسا)

أ/ عبد القادر دشاش ..... ( أستاذ مساعد ، جامعة ورقلة مشرفا ومقررا)

أ/محمد الهلة ..... ( جامعة ورقلة مناقشا)

السنة الجامعية : 2018/2017

# الإهداء

إلى الأيدي المتوضئة التي علمتني وربتني إلى أبي وأمي

أطال الله في عمريهما حتى يبقيا تاجا فوق رأسي

إلى من أتقاسم معهم أجواء المحبة الأسرية

إخوتي كل واحد باسمه

خاصة مدللة قلبي "الطبيبة نسيبة" وآخر العنقود "موسى"

إلى كل مشايخي معلّمِي وأساتذتي

إلى جميع صديقاتي

وأصدقائي الذين ساعدوني على إتمام هذا العمل ولو بكلمة

طيبة أو ابتسامة مواسية فلهم مني أفضل وأسمى ما يعبر

به المحسن اليه للمحسن

إلى زملائي طلبة دفعة محاسبة وتدقيق

2018/2017

إلى روح الفقيدة تلميذتي العزيزة إنتصار

أهدي عملي المتواضع إليكم

مريم بالقط

# الشكر

بسم الله الرحمن الرحيم

"وما أتيتم من العلم إلا قليلا" صدق الله العظيم "سورة الإسراء الآية (85)"  
نشكر الله عز وجل ونحمده الذي بفضلته تم إنجاز هذا العمل المتواضع  
"من يتوكل على الله فهو حسبه"

ومن هذا المنطلق واعترافا مني بالجميل، لا أملك كلمة شكر وعرفان أتوجه بها إلى كل من قدم لي عون  
أو مساعدة، ساهمت بشكل أو بآخر في إعداد هذا البحث.

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان لأستاذي ومشرقي الموقر الأستاذ "عبد القادر دشاش" الذي لم ييخل  
عليّ بملاحظاته القيمة، وتوجيهاته السديدة، التي كان لها بليغ الأثر لإنجاز هذا العمل، كما أحیی فيهِ روح  
التواضع والمعاملة الجيدة، فجزاه الله على كل ذلك خير الجزاء.  
وأتوجه بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا و تحملوا عناء قراءة هذا البحث وتمحيصه  
ومناقشته.

كما أتقدم بأسمى معاني التقدير والعرفان إلى جميع الأساتذة وخاصة الأستاذ "نوح لبوز" والأستاذ  
"عبد الرزاق بن داود" اللذان نهلنا من منابعهما العلمية طوال الفترة الدراسية، ولم ييخلا عليّ فبارك الله فيهما  
وجزاهما خير الجزاء.

كما يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل لصديقاتي الدرب، اللواتي كنّ مرافقات لي إلى آخر كلمة  
في المذكرة "الزهرة، سليمة، رشيدة، فاطمة، سارة" وتلميذتي الفاضلة التي قدمت لي يد المساعدة في كتابة  
هذا البحث "بشينة".

وخالص شكري وتقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذه المذكرة.

مريم بالقط

## الملخص:

تناول هذا البحث أثر الإفصاح الإلكتروني على المراجعة الخارجية، ويهدف إلى دراسة المراجعة الخارجية في ظل ممارسة أو تطبيق الإفصاح الإلكتروني، والعوامل المؤثرة على المراجعة الخارجية من جراء الإفصاح الإلكتروني، وتحديد مفهومه ومراحل تطوره ومزاياه وعيوبه وبيان أثر المراجعة الخارجية عليه.

وتم إجراء الدراسة الميدانية باستخدام أداة المقابلة بهدف التوصل إلى فهم أوضح للإشكالية ومدى بعد وقدرة مراجع الحسابات الخارجي على استخدام الجانب الإلكتروني في مهامه، بالاعتماد على منهج دراسة الحالة.

واستناداً إلى النتائج المتوصل إليها فإن المراجع الخارجي له دور كبير في تأكيد الثقة وملائمة المعلومة المحاسبية من خلال الأسس والمبادئ التي تحكم المراجعة، وبالتالي لا بد من مواكبة التطور في الجانب الإلكتروني عن طريق الدورات التكوينية.

**الكلمات المفتاحية:** إفصاح إلكتروني، مراجعة إلكترونية، محاسبة إلكترونية، مراجعة مستمرة، مراجعة خارجية.

## Résumé:

Cette étude traite l'impact de la divulgation électronique sur l'audit externe, et vise à étudier de l'audit externe dans le cadre de l'application de la divulgation électronique, aussi les facteurs affectant l'examen externe et d'identifier son concept et les points de développement et ces avantages et inconvénients, et l'impact de l'audit externe. L'étude a été réalisée à l'aide des outils de documentation et d'entretien afin de bien comprendre la problématique: A quel point l'auditeur externe est compétant et ayant le savoir-faire d'utilisé le côté électronique dans ses taches? et la capacité de l'auditeur externe à utiliser le volet électronique dans ses tâches, selon la méthodologie de l'étude de cas. Donc Sur la base des résultats obtenus, l'auditeur externe joues un rôle important pour la confirmation de la fiabilité et l'adéquation de l'information comptable à travers des principes qui régissant la révision, et doit donc être tenu au courant du développement électronique à travers les formations.

**Mots-clés:** divulgation électronique, révision électronique, comptabilité électronique, contrôle continu, audit externe.

## قائمة المحتويات

	العنوان
I	الإهداء.....
II	الشكر.....
V	الملخص.....
VI	قائمة المحتويات.....
VII	قائمة الجداول.....
IX	قائمة الأشكال.....
IX	قائمة الملاحق.....
أ	مقدمة.....
<b>الفصل الأول : الإطار العام للإفصاح الإلكتروني والمراجعة الخارجية</b>	
05	تمهيد.....
06	المبحث الأول : العلاقة بين الإفصاح الإلكتروني و المراجعة الخارجية.....
25	المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....
32	خلاصة الفصل.....
<b>الفصل الثاني : دراسة ميدانية على تأثير الإفصاح الإلكتروني على المراجعة الخارجية</b>	
34	تمهيد.....
35	المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة.....
37	المبحث الثاني: واقع الإفصاح الإلكتروني و أثره على عملية المراجعة الخارجية.....
47	خلاصة الفصل.....
48	الخاتمة.....
51	المراجع.....
55	الملاحق.....
58	الفهرس.....

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
14	الفرق بين أنواع المراجعة الخارجية.	الجدول 1-1
37	عدد الشركات التي تتبع الإفصاح والتي لا تتبعه إلكترونياً	الجدول 1-2



## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان شكل	رقم شكل
15	معايير المراجعة الخارجية المتعارف عليها.	الشكل 1-1
37	نسبة الإفصاح الإلكتروني للشركات المدروسة	الشكل 1-2
39	الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات.	الشكل 2-2
40	مخطط يوضح شروط مسك المحاسبة آليا	الشكل 3-2
41	مخطط علاقة المراجعة المستمرة بالأطراف ذات الصلة	الشكل 4-2
43	إجراءات المراجعة الإلكترونية.	الشكل 5-2
45	مخاطر المراجعة الإلكترونية.	الشكل 6-2

## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الشكل
55	نموذج تقرير شهادة بدون تحفظ.	الملحق 1
56	المواقع الإلكترونية لمجموعة من الشركات الاقتصادية مستخرجة عن طريق الانترنت.	الملحق 2

# مقدمة

## أ-توطئة:

في بداية القرن الحادي والعشرين اتصفت أوضاع العالم المالية بتقلبات حادة غير متوقعة من أغلب كبار المفكرين والمحللين الماليين، وقد أحدثت الانهيارات الأخيرة تساؤلات عن مدى صحة وصدق ما كانت تقدمه من بيانات مالية، مما استوجب ضرورة تبني إجراءات وتقنيات حدت من التلاعبات والاختلاسات، ونظرا للتطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات، والتي أثرت على الأنظمة الإدارية والمحلية بالمؤسسات حيث تستخدمها للمعالجة بياناتها وتسيير أعمالها، وتوزيع قوائمها المالية وتقارير في إطار ما يعرف بالإفصاح الإلكتروني، حيث انعكس هذا الاستخدام على مهنة المراجعة الخارجية في كيفية الاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات بتأكيد الثقة والمصداقية، ومن أجل توفير معلومات عالية الجودة صادقة وذات موثوقية، لا بد من تحسين عملية المراجعة الخارجية، ومن ناحية أخرى أصبح الإفصاح الإلكتروني، ضرورة ملحة في عصر التطور التكنولوجي لما تتوفر على هذه التقنية من مميزات إيجابية كتحسين البيانات بالإضافة إلى السرعة والدقة العالية في إجراء العمليات الحسابية التي يحتاجها المحاسب والمراجع، والتخفيض من التكاليف وتقليل الأخطاء، حيث ظهرت المراجعة باستخدام تكنولوجيا المعلومات التي يطلق عليها بالمراجعة الآلية.

## ب- طرح الإشكالية:

ومن خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في إظهار؛

### - ما مدى تأثير الإفصاح الإلكتروني على المراجعة الخارجية؟

ومنها يمكن سرد الإشكاليات الفرعية التالية:

1. ما هي متطلبات تطبيق المراجعة الخارجية للإفصاح الإلكتروني؟
2. ما تأثير الإفصاح الإلكتروني على عملية المراجعة الخارجية؟
3. ما تأثير الإفصاح الإلكتروني على مخاطر عملية المراجعة الخارجية؟

## ت-فرضيات البحث:

بغرض الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية يمكن الاعتماد في الدراسة على الفرضيات التالية:

1. إن متطلبات تطبيق المراجعة الخارجية للإفصاح الإلكتروني من أجل تخزين البيانات وملائمة السرعة والدقة العالية في إجراء العمليات الحسابية التي يحتاجها المراجع وكذا التخفيض من التكاليف وتقليل الأخطاء.

2. إن الإفصاح الإلكتروني يأتُر على عملية المراجعة الخارجية.

3. إن الإفصاح الإلكتروني يأتُر على مخاطر عملية المراجعة الخارجية.

### ث- مبررات اختيار الموضوع:

تبرز مبررات اختيار الموضوع من خلال عدة اعتبارات أهمها:

1. دراسة مدى تأثير الإفصاح الإلكتروني على المراجعة الخارجية.
2. محاولة إثراء الساحة البحثية، كما يعتبر هذا النوع من المواضيع أحد أهم المواضيع الحديثة.

### ج- أهداف الدراسة وأهميتها:

❖ أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة الإفصاح الإلكتروني وأهميته ومتطلباته في ظل تطبيق المراجعة الخارجية.
2. معرفة تأثير الإفصاح الإلكتروني على عملية المراجعة الخارجية.
3. إبراز مدى تأثير الإفصاح الإلكتروني على مخاطر عملية المراجعة الخارجية.

❖ أهمية الدراسة: يمكن أن تبرز أهمية الدراسة من خلال حاجة المراجعين الخارجيين للإفصاح الإلكتروني

في نشر القوائم المالية والتقارير الخاصة بعملية المراجعة الخارجية.

### ح- حدود الدراسة:

❖ الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة في البيئة الجزائرية على (محافظي الحسابات) الممارسين لمهنة

المراجعة الخارجية، والمتحصلين على الاعتماد قبل صدور قانون 10-01، في ورقة شارع عطورات

قدور بني ثور.

❖ الحدود الزمانية: أما المجال الزمني من 2018/03/21 إلى غاية 2018/04/21.

### خ- منهج البحث والأدوات المستخدمة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الإجابة على أسئلة البحث حيث تم الرجوع في الجانب النظري إلى

مصادر المعلومات الثانوية، من كتب ومجلات علمية ومذكرات، أما بالنسبة إلى الجزء التطبيقي فقد تم اعتماد

المنهج التحليلي ويقوم على دراسة الحالة "دراسة حالة بمكتب محافظ حسابات"، باستخدام أداة المقابلة.

د- صعوبات البحث:

- نقص بعض المراجع المهمة.
- نقص الكتب الجديدة عن الإفصاح الإلكتروني.

ذ- هيكل البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين إضافة إلى المقدمة والخاتمة.

في الفصل الأول تم تطرق إلى الإطار العام للإفصاح الإلكتروني والمراجعة الخارجية، تضمن هذا الفصل مبحثين المبحث الأول تم التطرق فيه إلى جميع الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع، أما المبحث الثاني تمت فيه الدراسات السابقة لهذا الموضوع.

أما فيما يخص الفصل الثاني تم عرض الدراسة الميدانية حيث يتضمن هذا الفصل مبحثين، في المبحث الأول تم التعرض إلى الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة من خلال توضيح مختلف الأدوات المستعملة في هذه الدراسة، أما المبحث الثاني فقد تم معالجة وتحليل نتائج الدراسة.

# الفصل الأول

## تمهيد

يعد الإفصاح أحد المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها وظيفة المحاسبة، حيث يعتبر الأداة الفعالة لإيصال البيانات المحاسبية للمراجعين وخاصة الخارجيين منهم.

وتطور نظم الإفصاح كانت مواكبة إلى حد كبير لتطور الأنظمة المحاسبية، ومع التطور التكنولوجي ظهر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية متأثراً بمجموعة من المتغيرات، مما أدى إلى التأثير على المراجعة الخارجية.

ولهذا سيتم التطرق في هذا الفصل من الدراسة إلى ماهية الإفصاح الإلكتروني والمراجعة الخارجية ومدى تأثير الإفصاح الإلكتروني على المراجعة الخارجية، كما عرضت بعض الدراسات السابقة التي تناولت جانب البحث، وذلك وفق مبحثين:

✓ المبحث الأول: العلاقة بين الإفصاح الإلكتروني والمراجعة الخارجية.

✓ المبحث الثاني: الدراسات السابقة.



## المبحث الأول: العلاقة بين الإفصاح الإلكتروني و المراجعة الخارجية.

إن التطور التكنولوجي صاحبه تطور الإفصاح الإلكتروني، ما أدى إلى السعي نحو وضع معايير متفق عليها وذلك بغرض تحسين المراجعة الخارجية مما تتميز به بالمصداقية والدقة.

ومن هذ المنطلق تم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب:

✓ المطلب الأول: الإفصاح الإلكتروني.

✓ المطلب الثاني: المراجعة الخارجية.

✓ المطلب الثالث: أثر استخدام الإفصاح الإلكتروني على عملية المراجعة الخارجية.

### المطلب الاول: الإفصاح الإلكتروني.

قد ارتبط مفهوم الإفصاح الإلكتروني بنشر القوائم المالية دوريا، حتى يتمكن المراجعين من الوصول إلى التقارير ذات جودة عالية.

### الفرع الأول: التأصيل العلمي للإفصاح الإلكتروني.

سيتم التطرق إلى تعريف الإفصاح الإلكتروني ومقوماته وأهميته في سرعة انتشار المعلومة.

#### 1- تعريف الإفصاح الإلكتروني:

**1-1** **التعريف الأول:** الإفصاح الإلكتروني هو عملية استخدام الكمبيوتر والشبكة الدولية لغرض عرض المعلومات وليس معالجتها، وهو نشر القوائم والتقارير المالية والإيضاحات والهواش، وتقارير المدققين الخارجيين، إذ أن المعلومات هذه يتم الوصول إليها بعد معالجتها وفق المحاسبة الإلكترونية.<sup>1</sup>

**2-1** **التعريف الثاني:** عرفه "lymer. A, etah1999" في دراسة أعدت لصالح لجنة معايير المحاسبة (IASC) (1999) عرفوا التقارير المالية الإلكترونية الدولية، بأنها العرض العام للبيانات المالية والتشغيلية باستخدام صفحات الأنترنت أو أي وسيلة اتصال ذات علاقة بالأنترنت.<sup>2</sup>

ومن التعريفين السابقين يستنتج أن الإفصاح الإلكتروني هو عبارة على نشر مخرجات المحاسبة الإلكترونية على شبكة الأنترنت.

<sup>1</sup>-سعيد عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص،ص176،177.

<sup>2</sup>-إيمان المقدم، دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تقرير جودة المعلومة المالية (الملائمة)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني، العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017/2016، ص3.

## 2- المقومات الأساسية للإفصاح الإلكتروني:

يستند الإفصاح الإلكتروني على المقومات الرئيسية التالية:<sup>1</sup>

- ✓ تحديد طبيعة ونوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عليها التي تتمثل في البيانات المالية المحتوات في القوائم المالية.
- ✓ تحديد الأغراض التي تستخدم في المعلومة، ما يعرف بخاصية الملائمة وتعتبر كذلك الأهمية النسبية وهو أهم معيار نوعي لتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها.
- ✓ يتطلب برامج إلكترونية متخصصة في إعداد وتشغيل وعرض البيانات.
- ✓ توقيت الإفصاح الإلكتروني عن المعلومات المحاسبة التي يجب أن تصل لمتخذي القرار والمراجعين الخارجيين في وقت مبكر وذلك إذا ما كان أي تأخير في إيصالها له سيؤثر على قراره.
- ✓ تحديد موقع إلكتروني ثابت، ووجود إدارة متخصصة للموقع.
- ✓ توفر الكفاءات المؤهلة في جانب الموارد البشرية بجانب المراجعين والمبرمجين في نفس الوقت وهذا من أجل تحديد الإطار المناسب للإفصاح للإستجابة لاحتياجاتها المختلفة، لما يساعد في تحديد الخصائص الواجب توفرها في المعلومة.
- ✓ توفر الأجهزة الإلكترونية الجيدة والمتطورة داخل المؤسسة مما يساعد في بناء نظام رقابة داخلية صلب.

## 3- أهمية الإفصاح الإلكتروني:

"إن النمو السريع لتقنية الأنترنت أثر على الممارسات المحاسبية والإتصال المحاسبي، إذ إن العديد من الشركات في البلدان المتقدمة والنامية تستخدم الأنترنت لتوفير المعلومات المالية بالإفصاح عن كل التقارير السنوية التقليدية فضلا عن المعلومات المالية وغير المالية الأخرى في تنسيقات متعددة على نطاق أوسع من حيث الجمهور ومرونة أكثر في العرض التقديمي والمحتوى المعلوماتي، وبالتالي توفر الشركة معلومات أكثر من تلك المتوفرة بالوسائل التقليدية، وتستخدم العديد من الشركات الآن مزايا شبكة الأنترنت لتوفير المعلومات المالية، لأن وضع تلك المعلومات على صفحة الويب الخاصة بالشركة يمكن المستخدمين من الوصول إليها بسهولة من خلال البحث والتحميل، ومقارنة وتحليل تلك المعلومات بتكلفة منخفضة وفي الوقت المناسب، ومن ناحية أخرى يمكن للشركات أن تحدث هذه المعلومات بشكل مستمر بتكاليف منخفضة وعلاوة على ذلك، فإن وضع المعلومات المالية وغير المالية على شبكة الأنترنت يتيح الوصول المتساوي لكافة المستخدمين، ويقلل من فرص الحصول على المعلومات من قبل بعض المستثمرين والمؤسسين ووسطاء المعلومات، كما يمكن أن تصل الشركات إلى المستثمرين المحتملين بفرص أكبر من الوصول بوسائل الاتصال التقليدية الأخرى، كما يساعد الإفصاح الوحدة

<sup>1</sup> - هاجر خمقاني، دور الإفصاح الإلكتروني في تعزيز الإتصال المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، ورقلة، الجزائر، 2016 / 2017، ص، ص3، 4.

الاقتصادية على سرعة التأثير بالمتغيرات الخارجية والتفاعل معها وسرعة الإستجابة لمتطلبات السوق والتعرف على الفرص الإستثمارية المتاحة مما يحقق مركزا قويا بين المنافسين.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: مراحل تطور الإفصاح الإلكتروني:

مع ظهور شبكة الأنترنت بدأت العديد من الشركات الاعتماد عليها في عرض معلوماتها المالية، وقد مر عرض المعلومات المالية على شبكة الأنترنت من زاوية تطور وسائل عرض تلك المعلومات إلى ثلاثة مراحل تتمثل بالآتي:<sup>2</sup>

#### 1-المرحلة الأولى: التقارير الإلكترونية

تتمثل هذه المرحلة قيام الشركات بتوفير نسخة من المعلومات المالية مطابقة تماما لتلك المتوفرة في صورتها الورقية من خلال استخدام الورقة الإلكترونية والتي من الشائع تسميتها (PDF). وبالرغم من المزايا التي يتمتع بها هذا الملف من جودة عالية في الطباعة وانخفاض تكلفة إنتاجه وعرضه، إلا أن هناك بعض السلبيات التي ترافق استخدامه حيث أنه يستغرق وقتا طويلا لتحمله كما أنه يفتقد لوجود خاصية الروابط التفاعلية والتي تسمح بالتنقل داخل الموقع بين أجزاء التقرير أو بين المواقع، وكذلك أيضا لا يمكن فهرسة المعلومات داخل التقرير فضلا عن أن البيانات المالية لا تكون بصورة جاهزة لتحليلها بواسطة المستخدم حيث لا يسمح ملف (PDF) من نسخ القوائم المالية وإعادة تحميلها بصورة جداول إلكترونية ليسهل التعامل معها الأمر الذي يتطلب من المستخدم ضرورة إعادة إدخال البيانات مرة أخرى مما يستغرق وقتا طويلا.

#### 2-المرحلة الثانية: (HTML).

تتمثل هذه المرحلة باستخدام لغة الترميز النصوص التفاعلية التي يرمز لها (HTML) في عرض المعلومات المالية على مواقع الشركات والتي تعد أحد اللغات البرمجة التي تستخدم أساسا في تصميم المواقع الإلكترونية. وعلى الرغم من المزايا التي تحققها هذه اللغة في تجاوز بعض سلبيات ملف (PDF) حيث تتيح إمكانيات استخدام خاصية الروابط التفاعلية وكذلك تمكن من فهرسة المعلومات.

إلا أنه يعاب عليها انخفاض كفاءتها في حفظ أو طباعة التقارير وكذلك أن حدودها تتوقف على توفير معلومات عن كيفية عرض الصفحة فقط دون توفير أية معلومات عن محتوى البيانات وكيفية إعدادها. كما أنها تنقل المعلومات كمستند كامل دون نقل الوحدات المنفردة منه بصورة منفصلة. وكذلك أيضا كما هو الحال (PDF) لا تكون المعلومات جاهزة للتحليل من قبل المستخدم مما يتطلب الأمر إعادة إدخال البيانات مرة أخرى.

<sup>1</sup> - أحمد وجيه الدباغ نصاف، محمود دلال باشي، دور الإفصاح الإلكتروني في تحقيق السوق المالي الكفؤ سوق الأسهم السعودي نمو دجا، مجلة الرادفين، المجلد 35 الملحق العدد 113، جامعة الموصل، بغداد، 2013، ص5. (اقتباس)

<sup>2</sup> - بكر إبراهيم محمود، نضال عزيز مهدي، دور مسؤولية مراقبي الحسابات في العراق تجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية، بدون سنة، ص، 5، 6.

## 3- المرحلة الثالثة: لغة الترميز الموسعة (XML)

تمثل هذه المرحلة باستخدام الإمكانيات المتطورة لتكنولوجيا الأنترنت وابتكار أشكال عرض جديدة تتجاوز سلبيات المراحل السابقة، حيث ظهرت خلال هذه المرحلة في تبادل المعلومات حول شبكة الأنترنت وقد صاحبت هذه اللغة اهتمام (Charles) وهو محاسب قانوني يعمل في إحدى الشركات الأمريكية وبدعم وتمويل من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بدراسة إمكانية استخدام هذه اللغة في تصميم برنامج لإعداد القوائم المالية الإلكترونية، وبعد عدة محاولات ظهرت لغة تقرير الأعمال الموسعة (XBRL) ويقصد بها هي برنامج حاسب يضيف بطاقة تعريفية لكل جزئية من المعلومات القوائم المالية الإلكترونية باستخدام علامة أو شفرة تعريفية وباستخدام القوائم المالية الإلكترونية المصممة باستخدام لغة (XBRL) يمكن للمستخدم القيام بإجراء تحليلات للمعلومات دون إعادة معلومات القوائم مرة أخرى كما هو الحال في المراحل السابقة.

## الفرع الثالث: مزايا وعيوب الإفصاح الإلكتروني:

1- مزايا الإفصاح الإلكتروني: له عدة مزايا منها:<sup>1</sup>

- ✓ عرض التقارير على الأنترنت يمكن أن يخفف تكلفة التقارير الورقية (الطبع والنشر والتوزيع) وهذا يظهر بشكل أفضل إذا كان الإفصاح التقليدي فصلياً أو دورياً.
- ✓ الإفصاح الإلكتروني يحقق إمكانية الوصول غير المقيد، للبيانات عالمياً.
- ✓ سرعة العرض والتحديث السريع للمعلومات والبيانات المنشورة من قبل المنشأة.
- ✓ يسمح الإفصاح الإلكتروني لمتخذي القرار بالوصول إلى بيانات محددة لمختلف البدائل المتاح أمامهم بسرعة وجهد أقل وإجراء المقارنات اللازمة.
- ✓ يمكن الإفصاح الإلكتروني مستخدمى البيانات من حفظ (تحميل) المعلومات إلى حساباتهم الشخصية لإجراء التحليلات الخاص بهم في وقت لاحق.

2- عيوب الإفصاح الإلكتروني: من بين عيوبه ما يلي:<sup>2</sup>

- ✓ زيادة تكلفة الإفصاح الإلكتروني عن المنافع التي يمكن أن يحققها الإفصاح الإلكتروني (تكلفة عمل موقع إلكتروني وتكلفة تحديث و صيانة الموقع)
- ✓ بالنسب للمنشأة فهناك مخاطر نظم المعلومات المرتبط بالنظم الداخلي للمنشأة مثل الدخول الغير المصرح به، وتعديل أو حذف محتوى البيانات.
- ✓ بالنسبة لمستخدمى التقارير الإلكترونية، فهناك مخاطر عدم التحقق من هوية المنشأة، فقد تكون البيانات المنفصَح عنها على الموقع الإلكتروني تعود لمنشأة أخرى أو حتى منشأة وهمية هذا إلى جانب مخاطر أخرى

<sup>1</sup> - ايمان المقدم، مرجع سبق ذكره، ص4.

<sup>2</sup> - سليم ممدوح ، مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بنظام الإفصاح المعدل دراسة تطبيقية ، مذكرة ماجستير تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص، 23.

متعلق بخصوصية وأمن البيانات التي يقوم، المستخدمون بتداولها إلكترونياً مثل كلمات المرور وغيرها، من المعلومات الشخصية.

#### الفرع الرابع: المحاسبة الإلكترونية:

كأحد المفاهيم والمصطلحات المعاصرة لتكنولوجيا المعلومات وقد انتشر هذا الفرع للمعرفة كنتيجة لتغير الدور المهني للمحاسب، ومدى تأثيرها على عمليات اتخاذ القرار وبالتالي سوف يتم تقديم مفهوم المحاسبة الإلكترونية وأسباب استخدامها.<sup>1</sup>

#### 1- مفهوم المحاسبة الإلكترونية:

- ظهرت المحاسبة الإلكترونية في مطلع الألفية الثالثة كأحد المفاهيم والمصطلحات المعاصرة لتكنولوجيا المعلومات وقد انتشر هذا الفرع للمعرفة كنتيجة لتغير الدور المهني للمحاسب، حيث أدى التقدم التكنولوجي السريع في مجالات تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصال والحاسبات إلى ميكنة الجزء المكرر في المحاسبة وتحويله بالكامل للحوسبة لينفذ ألياً بمجهود محدود للغاية.

- كما إن مصطلح المحاسبة الإلكترونية يعني تنفيذ المهام المحاسبية التقليدية والبحث الحاسبي والمجالات التعليمية للمحاسبة من خلال الكمبيوتر ومختلف مقومات الشبكة الدولية للمعلومات.<sup>2</sup>

#### 2- أسباب استخدام المؤسسات لنظام المحاسبة الإلكترونية:

هناك عدة أسباب تؤدي إلى استخدام المؤسسات لنظام المحاسبة الإلكترونية:<sup>3</sup>

- ✓ السرعة في تنفيذ وتسجيل العمليات وترحيلها.
- ✓ دقة النتائج وخلوها من الأخطاء.
- ✓ تسهيل إحكام الرقابة على البضائع.
- ✓ تسهيل متابعة التغير في السجلات.
- ✓ سرعة التعرف على الأرصدة الحالية.
- ✓ سرعة إعداد التقارير وطباعتها.
- ✓ سرعة طباعة الوثائق وكشوف الحسابات.
- ✓ القدرة على إعطاء البيانات بصورة تحليلية متعددة.
- ✓ إعداد القوائم المالية.
- ✓ الحفاظ على النقد وإدارته بطريقة حتى يسهل المراجعة والتدقيق.

<sup>1</sup> - <http://www.bayt.com,p4>

<sup>2</sup>-<HTTP://ae.linkedin.com/pulse.p1>

<sup>3</sup>- <HTTP://ae.linkedin.com/pulse.p2>

- ✓ توفير المعلومات والبيانات المحاسبية.
- ✓ تحديد تكاليف الأنشطة.
- ✓ الرقابة وتعليمات الرقابة الداخلية.
- ✓ دليل الحسابات.
- ✓ استخلاص مجموعة التقارير المالية الدورية.
- ✓ مجموعة الإمكانيات المادية والبشرية.
- ✓ وضع معايير لقياس وضبط عناصر التكلفة.
- ✓ تحليل البيانات المالية.
- ✓ مجموعة القواعد الإجرائية.
- ✓ مجموعة الدفاتر والسجلات والمستندات.

### 3- الفرق بين مفهومي المحاسبة الإلكترونية والإفصاح الإلكتروني:

- لا بد التمييز بين مفهوم الإفصاح الإلكتروني وبين المحاسبة الإلكترونية إذ أن هناك خلط ما بين المفهومين من قبل الكثير من العاملين في مهنة المحاسبة والمستخدمين لمخرجات المحاسبة، لذلك لا بد من التطرق إلى الفرق بينهما:<sup>1</sup>
- فالمحاسبة الإلكترونية: يقصد بها استخدام الكمبيوتر والبرامج المحاسبية المتخصصة لتنفيذ وظائف النظام المحاسبي بدءاً بالمدخلات المتمثلة بالقيود المحاسبية للعمليات المختلفة مروراً بعملية تشغيل هذه المدخلات لاستكمال مراحل الدورة المحاسبية وانتهاءً بمخرجات النظام المحاسبي المتمثلة بالقوائم المالية.
- حيث تم تصميم برامج محاسبية لتنفيذ وظائف النظام المحاسبي بشكل سهل ومرن حيث يمكن الانتقال والوصول بسهولة إلى بيانات الأقسام المختلفة للشركة، وكذلك الرسوم البيانية وتقديم الإحصائيات عن مختلف مفردات القوائم المالية، وإن هذا كله يتم ضمن الشبكة الخاصة بالشركة فقط أي شبكة الحاسبات الداخلية للشركة للمخولين فقط الوصول إلى هذا النظام.
- أما الإفصاح الإلكتروني: يعني نشر مخرجات المحاسبة الإلكترونية على شبكة الأنترنت أي عرض المعلومات فقط وليست معالجتها كما هو في المحاسبة الإلكترونية.
- وهذا لا يعني طبعاً أن الإفصاح الإلكتروني يتطلب وجود محاسبة إلكترونية فمن الممكن إدخال مخرجات المحاسبة اليدوية إلى الشبكة الدولية عن طريق الكمبيوتر ولكن الواقع يشير إلى أنه من غير المعقول أن شركة تفصح إلكترونياً وهي لا تستخدم محاسبة إلكترونية.

<sup>1</sup>- بكر إبراهيم محمود، نضال عزيز مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

• وقد عرف ( Ashbaugh,H.,etal,1999 ) الشركة التي تعد مطبقة للإفصاح المحاسبي الإلكتروني بأنها تلك التي تقدم على الموقع الخاص بها الآتي:

- 1- مجموعة كاملة من القوائم المالية السنوية بما فيها الإيضاحات والهوامش وتقرير مراقب الحسابات وتقرير المجلس الإداري السنوي.
- 2- أدوات ربط LIMKD تعمل على ربط المعلومات الواردة في القوائم و التقارير المالية لموقع الشركة بأي معلومات أخرى ذات أهمية سواء كانت على نفس الموقع أو على مواقع أخرى.

### المطلب الثاني: المراجعة الخارجية:

شغلت المراجعة الخارجية رأي المتابعين لها لأهميتها في الأعمال وما تضيفه من قيمة ومصداقية المؤسسة محل المراجعة، مع ضرورة التقرير عن نتائج الأعمال إلى الأطراف المعنية لها.

الفرع الأول: تعريف المراجعة الخارجية وأهدافها.

#### 1- تعريف المراجعة الخارجية:

هي عملية تجميع وفحص لمجموعة من المعلومات، تقوم على الاستقصاء بهدف التحقق من سلامة القوائم المالية وذلك وفقا لمجموعة من المعايير، تعكس احتياجات مستخدمي القوائم، مع ضرورة إيصال هذا الرأي إلى الأطراف المعنية، لإعانتها في الحكم على مدى جودة، ونوعية هذه المعلومة، وتحديد مدى الاعتماد على تلك القوائم المالية.<sup>1</sup>

ومن خلال التعريف نشير إلى أن عملية المراجعة الخارجية حتى تصل إلى هدفها يجب أن تمر بثلاث مراحل:<sup>2</sup>

❖ **الفحص:** يقصد به التأكد من صحة قياس العمليات وسلامتها وتسجيلها وتبويبها الخاصة بنشاط المؤسسة.

❖ **التحقق:** يقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية. حيث يعمل المراجع على التأكد من الوجود الفعلي للعناصر المادية للمؤسسة وعلى تسجيلها وتسجيلها يوافق التشريع المحاسبي في دفاتر المؤسسة، فضلا من التأكد من تسجيل كل ما من شأنه أن يؤثر عن عناصر الدخل أو الذمة ويمكن القول أن عمليتي الفحص والتحقق وجهين لعملة واحدة، ويقصد بهما تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت عمليات القياس للمعاملات المالية قد أعطت صورة عادلة لأعمال المؤسسة ومركزها المالي؛

<sup>1</sup> محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص، 10.

<sup>2</sup> مسعود صديقي، محمد براق مدخله بعنوان: انعكاس تكامل المراجعة الخارجية والداخلية على الأداء الرقابية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 8، 9 مارس 2005، ص، 27.

❖ **التقرير:** هو ختام عملية المراجعة يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقق وإثباتها في تقرير ويقدم إلى من يهمله الأمر داخل المؤسسة وخارجها.

## 2- أهداف المراجعة الخارجية.

نتيجة لتطور أهداف المراجعة من حقبة زمنية لأخرى، ونتيجة لتطور المؤسسة من جهة وتعدد الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية من جهة أخرى سنورد الأهداف في النقاط التالية:<sup>1</sup>

✓ **الوجود والتحقق:** أي التأكد من أن جميع الأصول والخصوم وجميع العناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية الختامية موجودة فعلا.

✓ **الملكية والمديونية:** من خلال التأكد من عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة والخصوم التزام عليها؛

✓ **الشمولية (الكامل):** التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات من جهة ومن جهة أخرى العمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح من توفير معلومات شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة؛

✓ **التقييم والتخصيص:** أي تقييم الأحداث بالطرق المحاسبية المعمول بها وتخصيص الحسابات المعنية بانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. إن الالتزام بهذا البند يضمن:

- تقليل فرص ارتكاب الخطأ والغش؛

- الالتزام بالمبادئ المحاسبية؛

- ثبات الطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى.

✓ **إبداء الرأي فني:** من خلال عملية المراجعة يسعى المراجع إلى إبداء رأي فني محايد حول مصداقية القوائم المالية إضافة إلى:

✓ **العرض والإفصاح:** إن كافة مكونات القوائم المالية قد تم الإفصاح عنها وعرضها بصورة سليمة، وفقاً للمتطلبات القانونية والمهنية ذات الصلة.

## الفرع الثاني: أنواع المراجعة الخارجية.

يفرق في الواقع بين ثلاثة أنواع للمراجعة الخارجية للحسابات هي:<sup>2</sup>

1. **المراجعة القانونية:** أي التي يفرضها القانون وتتمثل في أعمال المراقبة السنوية الإلزامية التي يقوم بها المحافظ الحسابات.

<sup>1</sup> - حبشي أسماء، أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة الخارجية -دراسة التمور للجنوب-مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2016، ص7.

<sup>2</sup> -أكرام الشادلي، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2013، ص9.



2. **المراجعة التعاقدية:** هي التي يقوم بها المحترف بطلب من الأطراف الداخلية أو الخارجية المتعاملة مع المؤسسة والتي يمكن تجديدها سنويا.

3. **الخبرة القضائية:** هي التي يقوم بها محترف خارجي بطلب من المحكمة.

ويمكن تلخيص أهم الفروقات بين أنواع المراجعة الخارجية في الجدول التالي كما يلي:

الجدول رقم 1-1: الفرق بين أنواع المراجعة الخارجية

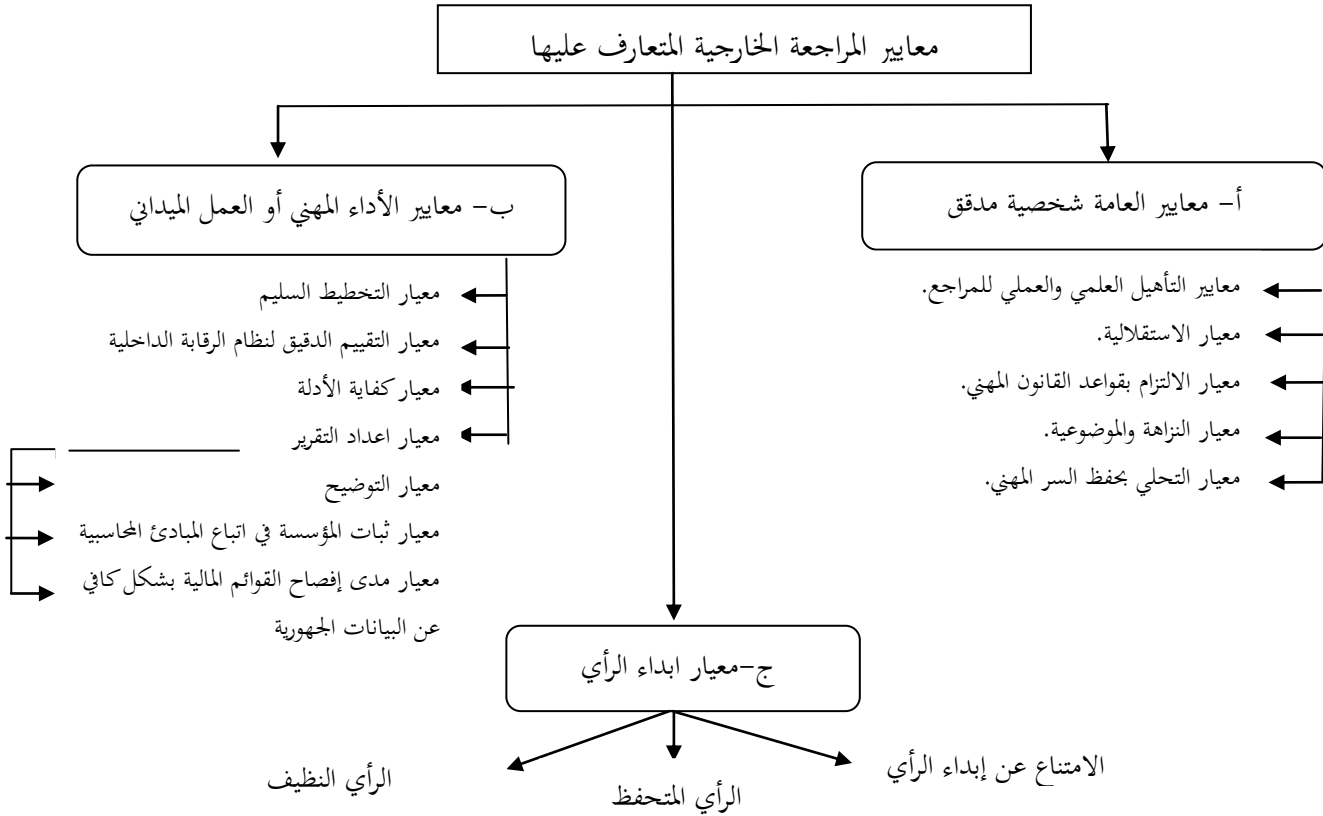
المميزات	مراجعة قانونية	مراجعة تعاقدية	مراجعة قضائية
طبيعة المهمة	ذات طابع عمومي	تعاقدية	محدد من طرف المحكمة بدقة
التعيين	من طرف المساهمون	من طرف المديرية العامة أو مجلس الإدارة	من طرف المحكمة
الهدف	المصادقة على الشرعية ووصف الحسابات والتحقق من المعلومات المقدمة من طرف مجلس الادارة	المصادقة على الشرعية وصدق الحسابات	إعلام وإرشادها حول أوضاع مالية ومحاسبية وتقوم المؤشرات المالية بالأرقام
التدخل	مهمة دائمة تغطي مدة التعيين الشرعية	مهمة محدودة	مهمة ظرفية يحدد القاضي مدتها
الاستقلالية	تامة اتجاه مجلس الادارة والمساهمين	تامة من حيث المبدأ	تامة اتجاه الأطراف المتنازعة
مبدأ عدم التدخل في التسيير	يجب احترامه تماما	يحترم مبدئيا لكن له تقديم إرشادات التسيير	ينبغي احترامه
إرسال التقارير إلى	مجلس الإدارة، الجمعية العامة (عادية، غير عادية)	المديرية العامة، مجلس الإدارة	إلى قاضي المكلف بالقضية
شروط ممارسة المهنة	التسجيل في المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات	يشترط التسجيل مع إستثناءات	التسجيل في قائمة خبراء المحاسبة لدى المجلس القضاء
إخبار وكيل الجمهورية بالأعمال الغير الشرعية	نعم	لا	غير معني
الالتزام	بحسب الوسائل	بحسب الوسائل أو بحسب النتائج حسب نوع المهمة	بحسب النتائج مبدئيا
المسؤولية	مدنية، جنائية، تأديبية	مدنية، جنائية، تأديبية	مدنية، جنائية، تأديبية
التسريح	مهمة تأسيسية، عادة من طرف القضاء بعد طلب المؤسسة	محدد في العقد	من طرف القاضي المشرف على الخبرات
الأتعاب	قانون الرسمي	محدد في العقد	اقتراح من الخبير محدد من طرف القاضي
طريقة العمل المتبعة	<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ تقييم الإجراءات</li> <li>✓ تقييم الرقابة الداخلية</li> <li>✓ مراقبة الحسابات</li> <li>✓ مراقبة قانونية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ تقييم الإجراءات</li> <li>✓ تقييم الرقابة الداخلية</li> <li>✓ مراقبة الحسابات</li> </ul>	طريقة تماشى وحاجة الخبرة القضائية المطلوبة

المصدر: إكرام الشادلي، مرجع السابق، ص، 10، 11.

الفرع الثالث: معايير المراجعة الخارجية المتعارف عليها.

تعتمد المراجعة كمهنة على مجموعة من المعايير المتعارف عليها التي تصدرها الهيئات المهنية وتلقي القبول العام على الإجراءات التي تتبع بصدد القيام بواجبات المهنة كما هو موضح في الشكل الموالي:<sup>1</sup>

شكل 1-1: معايير المراجعة الخارجية المتعارف عليها



انطلاقاً من إصدارات عدد من الهيئات المختصة مثال مجمع المحاسبين والمدققين الأمريكيين، ومحافظي الحسابات الفرنسيين والنصب القانوني لمهني التدقيق في الجزائر، يمكن اختصار معايير المراجعة المتعارف عليها في المجموعات التالية حسب الشكل أعلاه:

المجموعة الأولى: المعايير العامة .

- ✓ يجب أن يقوم بالفحص وباقي الخطوات الإجرائية الأخرى شخص أو أشخاص على درجة كافية من التأهيل العلمي والمهني في مجال خدمات المراجعة؛
- ✓ يجب على المراجع أن يكون مستقلاً في شخصيته وتفكيره وفي كل ما يتعلق بإجراءات العمل وهذا ما نصت عليه المادة 3 من قانون 91-08<sup>2</sup>، والمادة 67 من قانون 01/10<sup>1</sup>؛

<sup>1</sup> -سيلة بوخالف، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012/2013، ص، ص 10 11.

<sup>2</sup> -الجريدة الرسمية، قانون 91/08، عدد 20، الجزائر، مؤرخة في 1/05/1991، ص، ص 651.

✓ يجب على المراجع أن يبدل العناية المهنية المعقولة عند القيام بالفحص وباقي الخطوات الأخرى وكذلك عند إعداد تقرير إبداء الرأي.

#### المجموعة الثانية: معايير العمل الميداني.

✓ يجب أن تخطط خطوات العمل الميداني تخطيطاً مناسباً وكافياً ويجب أن يتم الإشراف على أعمال المساعدين إن وجدوا، بطريقة مناسبة وفعالة؛

✓ يجب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل مفصل وواف حتى يمكن تقرير الاعتماد عليه وتحديد نوعية الاختبارات اللازمة عند تطبيق إجراءات المراجعة، وهذا ما أشارت إليه المادة 25 من قانون 01/10<sup>2</sup>؛

✓ يجب الحصول على أدلة وبراهين كافية ومقتنعة عن طريق الفحص والملاحظة الشخصية والاستفسارات والمصادقات بغرض تكوين أساس مناسب لإبداء الرأي على القوائم المالية الخاضعة لعملية المراجعة.

#### المجموعة الثالثة: معايير إبداء الرأي.

✓ يجب إن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وتصويرها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

✓ يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تم استخدامها في إعداد وتصوير القوائم المالية الخاضعة للمراجعة تتماثل مع نفس المبادئ التي استخدمت عند إعداد وتصوير القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة، وهذا ما نصت إليه المادة 23 من قانون 01/10<sup>3</sup>؛

✓ يفترض أن القوائم المالية تحتوي على كافة المعلومات والايضاحات التي يجب إعلام القارئ بها ما لم يرد في تقرير إبداء الرأي ما يخالف ذلك؛

يجب أن تحتوي التقرير على رأي المراجع في القوائم المالية باعتبارها وحدة واحدة، وفي الأحوال التي لا يمكن إبداء الرأي على القوائم المالية كوحدة واحدة يجب الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك، ويجب أن يوضح التقرير في جميع الأحوال، خصائص وطبيعة الخدمة التي يقوم بها المراجع مع الإشارة إلى مدى التي يقع على عاتقه نتيجة أداء هذه الخدمة.

<sup>1</sup> - لجريدة الرسمية، قانون 01/10، عدد 42، مؤرخه في 2010/07/19، ص، 11.

<sup>2</sup> - الجريدة الرسمية، قانون 01/10، نفس مرجع ص، 7.

<sup>3</sup> - الجريدة الرسمية، قانون 01/10، مرجع نفسه.

المطلب الثالث: أثر استخدام الإفصاح الإلكتروني على عملية المراجعة الخارجية.

الفرع الأول: المراجعة الخارجية في بيئة تكنولوجيا المعلومات.

في ظل بيئة المعالجة الإلكترونية للبيانات والتي أصبحت تعتمد على أغلب المؤسسات فإن المراجعة الإلكترونية أصبحت حتمية في ظل هذه البيئة.

### 1- تعريف المراجعة الإلكترونية:

يمكن تعريف المراجعة الإلكترونية في ظل استخدام الحاسوب على النحو التالي: "هي عملية جمع وتقييم لتحديد ما إذا كان استخدام الكمبيوتر يساهم في حماية أصول المنشأة، ويؤيد سلامة بياناتها، ويحقق أهدافها بفعالية ويستخدم مواردها بكفاءة".<sup>1</sup>

يتضح من خلال التعريف أن المراجعة الإلكترونية تسعى إلى تحقيق نفس أهداف المراجعة اليدوية من

حيث:

✓ إبداء الرأي.

✓ خدمة الإدارة.

بالرغم من تغير البيئة التي يعمل فيها المراجع من المعالجة اليدوية إلى المعالجة الإلكترونية فإن أهداف المراجعة الخارجية تبقى كما هي، ولكن أساليب المراجعة إجراءاتها هي التي تحتاج إلى تعديلات أساسية وصولاً إلى تحقيق أهداف المراجعة.

حيث أن المراجع الخارجي وفي ظل هذا النظام التشغيلي يجب أن يركز على فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية، على أساس أن هذه المهمة تحدد نطاق مراجعته التي تشمل العناصر التالية:

✓ فحص ومراجعة نظام إدخال البيانات للحاسب الآلي؛

✓ فحص ومراجعة إعداد البيانات بالحاسوب؛

✓ فحص ومراجعة النتائج.

### 2- مخاطر المراجعة عند استخدام الحاسوب في معالجة البيانات:

رغم الميزات العديدة التي حققتها المؤسسة نتيجة تبنيها لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات، وسرعة التطور في التقنية الحديثة إلا أن هناك استمرارية لمخاطر المراجعة، بصفة عامة تتمثل في:<sup>2</sup>

❖ مخاطر تتعلق باختفاء السجلات المادية.

❖ مخاطر تتعلق بسند المراجعة.

❖ مخاطر تتعلق بارتكاب الغش.

<sup>1</sup> أيمن عبد الله محمد أبو بكر، طبيعة علم المراجعة، مجلة علمية مدونة لدليل الباحث العلمي، جامعة ابوظبي، 2012، ص، 2.

<sup>2</sup> - الصادق محمد سالم الطيب، باكر إبراهيم الصديق، جودة المراجعة الخارجية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات للبيانات المالية دراسة نظرية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، ص، 145.

❖ مخاطر تتعلق بالفيروسات.

❖ مخاطر تتعلق بالعاملين بنظم المعلومات القائمة على استخدام الحاسوب.

ولأن عملية المراجعة الجيدة ترتبط بدرجة اكتشاف المراجع للأخطاء والغش والتخزينات بأنواعها، فكلما زادت جودة عملية المراجعة قل خطر المراجعة، مما يعطي الثقة اللازمة للمراجع في إبداء رأيه الفني المحايد ي مدى صحة وصدق القوائم المالية المعدة إلكترونياً.

### الفرع الثاني: المراجعة المستمرة مدخلا مناسباً للمراجعة الخارجية في ظل الإفصاح الإلكتروني.

تعد المراجعة المستمرة مدخلا جديداً للمراجعة الخارجية التقليدية، وتهدف إلى إعطاء رأي فني محايد على مدى صحة التقارير والمعلومات المالية المعدة في ظل معلومات محاسبة فورية.

#### 1- تعريف المراجعة المستمرة:

حسب التقرير البحثي المعد من طرف المعهدين الكندي والأمريكي لمحاسبين القانونيين (AICPA/CICA) بأنها: " المراجعة المستمرة تعتبر أحد المنهجيات التي تمكن المراجعين الحياديين من توفير تأكيد مكتوب على أحد الموضوعات أو المزايم باستخدام مجموعة من تقارير المراجعين، التي يتم إصدارها آنياً مع أو خلال فترة زمنية قصيرة بعد حدوث الأحداث المرتبطة بتلك التأكيدات أو المزايم".<sup>1</sup>

"وهي عملية منظمة لتجميع الأدلة الإلكترونية للمراجعة كأساس معقول لإبداء رأي فني محايد بشأن مدى صدق التقارير والمعلومات المالية المعدة في ظل نظام معلومات محاسبي فوري غير ورقي".<sup>2</sup>

"هي عملية تدقيق إلكترونية شاملة تمكن المراجعين من توفير درجة معينة من التأكيد عن المعلومات المستمرة بالتزامن مع نشر تلك أو بعد فترة قصر من الإفصاح عنها".

#### 2- دواعي الطلب على المراجعة المستمرة:

أدرك المراجعون منذ التسعينات ضرورة تغيير توقيت الحصول على الأدلة وذلك بسبب الاحتفاظ ببعض الأدلة لفترة قصيرة فقط، إضافة إلى وجوب جميع العينات المراجعة خلال الفترة التي تجري فيها عملية المراجعة وليس في نهاية السنة، وبالتالي تأتي المراجعة المستمرة لتناسب احتياجات المدققين الداخليين، ففي ظل الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا يضطر المراجع إلى الحصول على الأدلة الإلكترونية، فينص بيان معايير المراجعة SAS80 الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين AICPA على استخدام المراجعة المستمرة عند توفر أغلب المعلومات المراجعة بصيغة إلكترونية.

<sup>1</sup>- أمين السيد أحمد لطفي، دراسات تطبيقية في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2009، ص100.

<sup>2</sup>- أحمد محمد نور، وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص334.

إذا فالحاجة للمراجعة المستمرة تكمن في الحاجة إلى الثقة في القوائم المالية والمعلومات المنشورة فوراً والتي تحتاج بدورها إلى ما يؤكد على صدقها، لتخفيض خطر المعلومات لدى متخذي القرار الذي يعتمد عليها.

وعليه يمكننا بلورة أهم الأسباب للطلب على المراجعة المستمرة فيما يلي:

### 1. حاجة متخذي القرار إلى تخفيض خطر المعلومات:

في ظل الإفصاح الفوري عن المعلومات المالية، من المفترض أن هذه المعلومات تستوفي خاصية الوقتية، كما يجب أن تكون هذه المعلومات ملائمة لأغراض اتخاذ القرارات الفورية، وحتى تكون هذه المعلومات فيها يجب أن تكون قد روجعت مراجعة مستمرة، حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. فممكننا القول أن إفصاح شركة ما عن معلومات مالية فورية من شأنه أن يمد المستثمر في أسهم هذه الشركة في السوق المالي بمعلومات فورية، فإن كانت هذه المعلومات تم مراجعتها مراجعة مستمرة، فإنه سوف يستثمر في أسهم الشركة إذا كان الأمر مربحاً بالنسبة له، أو سوف يبيع أسهم الشركة إذا كان ذلك في صالحه أيضاً، وفي كلا الحالتين فإن المعلومات المالية الفورية المراجعة مراجعة مستمرة ساعدته في اتخاذ القرار السليم أي خطر تجنب عائد القرار الخطأ.

### 2. حاجة الملاك للرقابة المستمرة على الإدارة:

من النظريات التي فسرت الطلب على المراجعة هي نظرية الوكالة التي تنص على اعتبار وجود التعارض بين مصالح وأهداف الوكيل والموكل فإنه توجد دوماً إجراءات لو تم تنفيذها يمكن التحقق من أن الوكيل يقوم بالأعمال التي تحقق أهداف الموكل، على سبيل المثال تفترض النظرية المساهمين سوف يقومون بشراء أسهم في حال وجود أسس لحماية استثماراتهم، وأهم هذه الأسس هي مراجعة القوائم المالية عن طريق مراجع خارجي مستقل وبالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة ترى النظرية أنهم يهتمون بثقة بالمساهمين في القوائم المالية التي تم مراجعتها حيث أن شك المساهمين في جودة المعلومة قد يؤدي إلى إحجامهم عن الاستثمار في الشركة<sup>1</sup>، وبذلك يمكن القول أنه إذا كانت رقابة المساهمين على مجالس إدارات الشركات المساهمة حق أصيل لهم باعتبارهم الملاك، فإن الحق لن يختلف في ظل المراجعة المستمرة، بل بالعكس فإن المراجعة المستمرة ستكون أداة للرقابة الخارجية المستمرة من جانب الملاك على مجالس إدارات الشركات، فإذا سلمنا بأن المعلومات المالية الفورية أداة لرقابة المالية المستمرة من جانب المساهمين على مجلس الإدارة فإن المراجعة المستمرة تدعم هذه الرقابة، لأن المراجعة المستمرة تحقق قيمة مضافة مستمرة لهذه المعلومات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - أحمد محمد نور و آخرون، مرجع سابق، ص 350.

## 3. الاستجابة للآثار المهنية الجوهرية لتكنولوجيا المعلومات:

تتميز المراجعة المستمرة بأنها جاءت كاستجابة مهنية لآثار الحتمية لتكنولوجيا المعلومات على المحاسبة والمراجعة، حيث أثرت الأدوات الجديدة مثل الأنترنت والتبادل الإلكتروني للبيانات وغيرها في ممارسات الأعمال بحيث أصبحت كثير من الشركات تنشر قوائمها المالية المرحلية والسنوية عبر الأنترنت، وبصفة مستمرة الأمر الذي يحتاج إلى مراجعة مستمرة إذ لم تعد المراجعة التقليدية الورقية السنوية كافية له<sup>1</sup>، ومن ناحية أخرى أدى انتشار المتسارع للغة إعداد التقارير المالية الإلكترونية الموسعة، ودعمها من قبل المنظمات المهنية المحاسبية إلى وجود لغة نمطية تستخدم في إعداد تقارير الأعمال، من شأنها تسهيل عمليات إعداد ونشر واختيار واستخلاص المعلومات المالية، وطالما سيتم تشغيل البيانات والاحتفاظ بالمعلومات في ظل هذه اللغة إلكترونيًا فمن المرغوب أن يقوم المراجع بمراجعتها من خلال مدخل المراجعة المستمرة.<sup>2</sup>

نلخص إلى أن المراجعة المستمرة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات أحد الأساليب التي تمكن المراجع من كسب فهم معقول لنظام معلومات العميل على مدار فترة زمنية طويلة ولهذا العملية فوائد كثيرة كتقليل التكلفة والوقت من خلال فحص عينات كبيرة بسرعة وفاعلية أكثر من المراجعة بالطرق اليدوية.

## الفرع الثالث: إجراءات وتحليل مخاطر المراجعة في ظل الإفصاح الإلكتروني.

## 1- إجراءات المراجعة في ظل الإفصاح الإلكتروني:

يقصد بإجراءات المراجعة تلك الممارسات أو الخطوات التي يجب على المراجع القيام بها يتم توضيح هذه الإجراءات في برنامج المراجعة، ولا توجد اختلافات جوهرية بين إجراءات المراجعة في النظم اليدوية والنظم الحاسوبية سوى أن هذه الأخيرة تمكن من الاستفادة من قدرات الحاسب في أداء معظم مهام المراجعة، لذلك فإن المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات يجب أن تشمل جميع مكونات نظام المعلومات المحاسبي مثل العاملين الأجهزة البرمجيات وقواعد البيانات ولا بد للمراجع في بيئة الحاسوب من أن يستخدم إجراءات مراجعة مختلفة عن تلك المطبقة في ظل النظم اليدوية.

وذلك نظرا للأسباب التالية<sup>3</sup>:

1. عدم توافر جميع الأدلة المستدينة الورقية الملموسة، مما يضطر المراجع إلى استخدام أساليب بديلة معتمدة على الحاسوب كليًا أو جزئيًا، بحسب مستوى تطور النظام في إجراء اختبارات الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية؛

<sup>1</sup>- عبد الوهاب نصر وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع التطبيق على بيئة الحسابات الإلكترونية، الدار الجامعية، 2008

ص، ص، 317، 318

<sup>2</sup> - أحمد محمد نور، وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص، 377

<sup>3</sup> - لطيفة فرجاني، المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات، مجلة المحاسبي العربي، www.kantakji.com/media/2468/207

2. لا يمكن للمراجع قراءة الملفات والسجلات الحاسوبية إلا بواسطة الحاسوب، مما يتطلب استخدام جهاز الحاسوب في جمع أدلة المراجعة؛

3. هناك احتمال كبير لوجود تلاعب وإخفاء في ظل المعالجة الآلية للمعلومات، لذلك فإنه يجب الاهتمام بجودة أساليب الرقابة على التطبيقات، نظراً لأهميتها في الحكم على مدى الاعتماد على أدلة إثبات المراجعة؛

تتميز معالجة البيانات بالحاسوب بالسرعة والدقة العالية، مما يؤدي إلى انخفاض احتمال حدوث أخطاء الإهمال. ويمكن تقسيم إجراءات المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات إلى المراحل التالية:<sup>1</sup>

#### أولاً: المراجعة المبدئية.

يقوم المراجع بهذه الخطوة في بداية تشغيل النظام الحاسوبي، وتهدف إلى تكوين فكرة واضحة عن آلية تدفق العمليات داخل نظام المعلومات الحاسوبي الآلي، وإلقاء الضوء على مدى استغلال الحاسوب في عمليات المعالجة وتتم هذه المرحلة باتباع الخطوات التالية:

- 1- جمع المعلومات عن قسم الحاسوب مثل: موقع القسم، إسم مديره، عدد الأفراد العاملين به، مستواهم العلمي، مهامهم، مسؤولياتهم الأساسية والتعرف على الناحية الفنية للحواسيب المستخدمة والحصول على خريطة لموقع الأجهزة توضح كيفية تموضعها داخل القسم؛
- 2- تحديد التطبيقات الحاسوبية الأساسية التي يتم تنفيذها باستخدام الحاسوب؛
- 3- تحديد درجة آلية نظام المعلومات الحاسوبي، وذلك من خلال تحديد مدى استخدام الحاسوب في التطبيقات الحاسوبية، وتحديد ما إذا كان الحاسوب يلعب دوراً رئيسياً أو ثانوياً في نظام المعلومات الحاسوبي، ويمكن تحديد مدى الاعتماد على الحاسوب من خلال دراسة زمن الحاسوب المستخدم في تنفيذ المهام، وعدد وأنواع العمليات التي يتم تشغيلها من خلاله وقيمة المعلومات الصادرة عنه.

#### ثانياً: اختبارات الالتزام.

يقوم المراجع في هذه المرحلة بفحص إجراءات الرقابة قبل تشغيل النظام الحاسوبي، والهدف من هذه المرحلة تحديد مواقع القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية وبالتالي تحديد إمكانية الاعتماد عليه وكذلك حجم الاختبارات التي يجب القيام بها وطبيعة أدلة المراجعة المطلوبة وتوقيت القيام بالمراجعة، وتحديد الأنشطة والعمليات الواجب التركيز عليها والتي يتم على أساسها تحديد حجم الاختبارات التفصيلية.<sup>2</sup>

تهدف اختبارات الالتزام إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل تم تطبيق الإجراءات الرقابية الضرورية؟

<sup>1</sup> - لطيفة فرجاني، مجلة الحاسب العربي، [www.kantakji.com/media/2468/207.doc](http://www.kantakji.com/media/2468/207.doc).

<sup>2</sup> - لطيفة فرجاني، نفس المرجع السابق.



- كيف يتم تنفيذ هذه الإجراءات؟
- من الذي يقوم بتنفيذها؟

وبشكل عام فإن البرامج الحاسوبية تتضمن أدوات رقابية متعددة يتم وضعها من قبل المبرمجون ومحللو النظم، لنقل جزء من مهمة فحص العمليات من الأفراد إلى أجهزة الحواسيب.

### ثالثا: الاختبارات التفصيلية

- بعد التحقق من إمكانية الاعتماد على إجراءات الرقابة والثقة بما يبدأ المراجع بالمرحلة الأخيرة للمراجعة وهي إجراءات الاختبارات التفصيلية وفحص مدى الثقة في تشغيل البيانات وذلك عن طريق:
- التأكد من أن البيانات الأولية التي تم تغذية الحاسوب بها هي بيانات حقيقية وموثوق بها؛
  - إجراء مراجعة فجائية أثناء تشغيل البرنامج على الحاسوب؛
  - التحقق من أن سند المراجعة والأدلة المؤيدة للتشغيل تمكن من الحكم على مدى دقة وكمالية البيانات المعدة إلكترونيا؛
  - التأكد من أن مخرجات النظام من المعلومات سليمة ودقيقة ومتكاملة.

### 1. تحليل المخاطر المراجعة في ظل الإفصاح الإلكتروني:

وتتمثل مكونات خطر المراجعة في الخطر الحتمي وخطر الرقابة وخطر الاكتشاف، وفيما يلي هذه المخاطر في بيئة تكنولوجيا المعلومات:<sup>1</sup>

#### أولاً: الخطر الحتمي.

يعتبر الخطر الحتمي من مكونات خطر المراجعة، ومؤشرات هذا الخطر لا يمكن تجاوزها عند تخطيط عملية المراجعة، ونظراً لهذا الدور فقد عرفت المؤسسات المهنية الخطر الحتمي على أنه: "قابلية تعرض رصيد حساب معين أو نوع معين من العمليات لحدوث خطأ جوهري، ويكون جوهرياً إذا اجتمع مع غيره من الأخطاء في أرصدة الحسابات أو عمليات أخرى، وذلك مع عدم وجود إجراءات رقابة داخلية".

فالتعديلات في مسار المراجعة المتعلقة بنظم التشغيل الإلكتروني للبيانات تتمثل أساساً في الدليل المستندي للعملية، ونظراً لأن المستندات المستخدمة في إدخال البيانات للحاسب قد يحتفظ بها لفترة قصيرة من الوقت، أو قد لا توجد مستندات للمدخلات على الإطلاق في بعض نظم المحاسبة الإلكترونية، نظراً لإدخال البيانات بشكل مباشر إلى النظام، لذلك لا بد للمراجع من زيارة المؤسسة بشكل متكرر أثناء السنة وذلك لفحص المعاملات في الوقت الذي ما تزال فيه النسخة المستندية موجودة لدى المؤسسة، كما يتطلب منه أيضاً أداء اختبارات أكثر من أجل تبرير تقدير الخطر الحتمي - الملازم - أقل من المستوى الأقصى.

<sup>1</sup>-لطيفة فرجاني، مرجع السابق.

ونظرا لمسؤولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء والغش والمخالفات، فلا بد له من تقييم مستوى الخطر الحتمي عند التخطيط لعملية المراجعة مما يزيد من فاعلية قراراته في اكتشاف تلك الأخطاء والمخالفات التي تؤدي إلى التحريف الجوهرى في القوائم المالية.

### ثانيا: خطر الرقابة.

ويعرف خطر الرقابة على أنه " احتمال عدم منع أو كشف الأخطاء الجوهرية بواسطة هيكل الرقابة الداخلية بالمؤسسة وما يحتويه من سياسات وإجراءات"، وبما أن هيكل الرقابة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات يختلف عن هيكل الرقابة الداخلية التي تتم بشكل يدوي فإن تقدير خطر الرقابة يتم وفقا لمنهج مختلفة حيث أن هيكل الرقابة الداخلية الآلية ينطوي على بعض الضوابط الرقابية الأخرى للوقاية ضد نوعين من الأخطار هما:

❖ خطر الوصول إلى ملفات البيانات السرية، نظرا لإمكانية عدد كبير من الأشخاص الوصول إلى الوحدة المركزية لمعالجة البيانات.

ولتفادي سهولة الوصول إلى النظام يخصص رمز أو كلمة سرية لكل شخص مصرح له باستخدام النظام ولتقليل خطر الرقابة المرتبط بهذه النظم فإن الأمر يستوجب:

- ✓ الرقابة الفعالة على كلمات السر؛
- ✓ استخدام رموز مركبة من أجل التوصل إلى ملفات البيانات الحساسة ذات الأهمية الكبيرة؛
- ✓ تغيير كلمات السر من وقت لآخر؛
- ✓ يجب توثيق النظم والبرامج والتعديلات فضلا عن التحقق من أن هذه التعديلات قد تم اعتمادها بشكل دقيق؛
- ✓ تحديد الاختصاصات والواجبات فيما يتعلق بعناصر قاعدة البيانات.

❖ خطر ضياع مسار المراجعة بقصد إخفاء حالات الغش والتلاعب بواسطة المنفذين وذلك من خلال

عمليات التحديث الفورية للملفات الرئيسية حيث يتم تحديث الملفات الرئيسية بصفة مستمرة. ولحماية مسار المراجعة من الضياع هناك بعض الضوابط التي تساعد على ذلك ومن أهمها:

- ✓ توجيه عناية دقيقة لعملية إعداد المدخلات عند تصميم نظام المعالجة الآلية للمعلومات؛
- ✓ تسجيل جميع أنشطة الحاسب في ملف تاريخي؛
- ✓ الاحتفاظ بملفات يومية احتياطية من أجل الرجوع إليها وقد تحفظ تلك الملفات على أشرطة أو أقراص ممغنطة؛<sup>1</sup>

<sup>1</sup> -عبد والهاب نصر و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص411.

✓ يجب أن تتضمن البرامج المستخدمة في عمليات الإضافة أو التعديل أو الحذف أو الحماية الذاتية عناية خاصة ضد أي استخدام من شخص غير مصرح له باستخدام هذه البرامج. ينبغي أن يتوافر للمراجع الدراية والفهم لعناصر هيكل الرقابة الداخلية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات، ولا بد من التركيز على ما إذا كان هنالك دليل كافي بخصوص قوة وفعالية هيكل الرقابة وذلك من أجل تبرير وتقليل خطر الرقابة لأدنى من المستوى الأقصى.

### ثالثا: خطر الاكتشاف.

يعرف خطر الاكتشاف بأنه "احتمال فشل المراجع في اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية التي لم يتم منع حدوثها أو اكتشافها من خلال نظام الرقابة الداخلية<sup>1</sup>". وتجدد الإشارة إلى أن خطر المراجعة يمثل احتمال مشترك لمكوناته الثلاثة - الخطر الحتمي وخطر الرقابة وخطر الاكتشاف - ويعتبر خطر الاكتشاف العنصر الوحيد القابل للتحكم من قبل المراجع من خلال زيادة أو تخفيض حجم الاختبارات الأساسية. حيث يستطيع المراجع التحكم في خطر الاكتشاف في مرحلتي تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، عن طريق القيام بتحليل وتقييم الخطر الحتمي وكذلك فحص وتقدير خطر الرقابة. ويمكن للمراجع تقليل نسبة خطر الاكتشاف عن طريق القيام باختبار الالتزام لنظام الرقابة الداخلية ويقوم المراجع بهذا الاختبار عن طريق القيام بزيارات متكررة لمواقع وفروع المؤسسة محل المراجعة أسبوعيا أو شهريا وذلك لملاحظة تشغيل أنظمة الرقابة وتزداد أهمية القيام بهذا الاختبار كلما ازدادت نظم المعالجة الآلية تقدما وتعقيدا . أن استخدام الحاسب يسمح للمراجع في جمع وتقييم أدلة الإثبات التي تدعم فعالية الاختبارات الأساسية وذلك عن طريق فحص كميات متزايدة من الأدلة التي تؤيد صحة وصدق القوائم المالية مما يجعل المراجع قادرا على التحكم في خطر الاكتشاف بدرجة أكثر فعالية.

<sup>1</sup> لطيفة فرحاني، مرجع سبق ذكره.

## المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

سيتم في هذا المبحث التعرض لأهم الدراسات السابقة بالعربية والأجنبية التي لها علاقة مباشرة بمتغيرات الدراسة، ثم بعد ذلك التعقيب على هذه الدراسات وإبراز أهم نقاط التشابه، والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، ويختتم المبحث بإبراز أهم جوانب الاستفادة من هذه الدراسات السابقة وما أضافته إلى الدراسة الحالية.

### المطلب الأول: دور الإفصاح الإلكتروني على المراجعة الخارجية.

دراسة (أغمين يعقوب 2011): أثر المعالجة الآلية للبيانات على فعالية التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات والخبراء المهنيين.

تجلت أهمية الدراسة في التطرق إلى بعض الجوانب الهامة التي تخص بيئة المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني وانعكاساتها على المراجعة، كما أن تكنولوجيا المعلومات تقدم عدة مزايا والتي إذا ما استغلت بالشكل الجيد من طرف المؤسسة فإنها ستحقق قيمة مضافة، ويعتبر كذلك الفهم الجيد للبيئة العمل أحد العوامل الهامة التي تساعد المراجع لأداء مهامه بكفاءة عالية، وبالتالي أصبح من الضروري مواكبة مهنة المراجعة لهذه التكنولوجيا، حيث تمثلت الإشكالية في ماهية أثر المعالجة الإلكترونية للبيانات على فعالية المراجعة الخارجية؟ وتوصلت الدراسة إلى نتائج تمثلت في أن نظام المعلومات المحاسبي مهم وضروري في كل مؤسسة، فأهميته تزداد من خلال مكوناته، كما أنه تختلف طريقة إدخال البيانات ومعالجتها وتخزينها في بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات حيث يتم استخدام البرامج التطبيقية في معالجة البيانات، وتخزين المعلومات في الحاسوب، أو وسائل التخزين الخارجية، وكذا تؤثر بيئة التشغيل الإلكتروني على منهجية المراجعة الخارجية (أساليب واجراءات)، وكذا جودة تقارير المراجع (المتوصل إليها).<sup>1</sup>

❖ دراسة (محمود يحيى نقوت 2016): مدى فاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في تحسين جودة خدمة التدقيق.

تتبع أهمية الدراسة من أنها تناولت أحد موضوعات المحاسبة الحديثة، مما يشكل إضافة جديدة في ميدان المحاسبة، والمتعلق بإمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة في تحسين جودة عملية التدقيق، لما يبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تبحث في مدى فاعلية استخدام مكاتب التدقيق لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والبرامج التطبيقية المحسوبة في مراحل عملية التدقيق، وأثر ذلك في تحسين جودة التدقيق،<sup>2</sup> وفي ظل انتشار استخدام التقنيات الإلكترونية والبرامج التطبيقية المحسوبة والتطور الكبير في

<sup>1</sup> -إغميق يعقوب، أثر المعالجة الآلية للبيانات على فعالية التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات والخبراء المهنيين، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

<sup>2</sup> -محمود يحيى نقوت، مدى فاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وأثره في تحسين جودة خدمة التدقيق في قطاع غزة، رسالة ماجستير المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة كلية التجارة، 2016.

معظم القطاعات الاقتصادية المختلفة، وما يترتب على ذلك من حاجة مدققي الحسابات إلى تقديم خدماتهم بأعلى مستوى من الجودة، جاءت الحاجة إلى الإشكالية: ما مدى فاعلية استخدام التكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة عملية التدقيق؟ وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في مرحلة التخطيط ومرحلة التنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات، من خلال فهم بيئة الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى قدرتها على تقييم نتائج أعمال التدقيق بشكل أكثر جودة وأكثر مصداقية مما يساهم في تحسين جودة عملية التدقيق، وإن استخدام تكنولوجيا المعلومات في مرحلة استكمال عملية التدقيق وإصدار تقرير المدقق يؤدي إلى تحسين جودة عملية التدقيق، بالإضافة إلى تحسين جودة أداء أعمال التدقيق وتوثيقها، وذلك من خلال حصول المدقق على أدلة أكثر بالبند المراد تدقيقه، والوصول إلى نتائج موضوعية.

❖ دراسة (طلال حمدونة وعلام حمدان 2008): مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة الإلكترونية وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمراجع حول مدى عدالة القوائم المالية.

وبرزت أهمية الدراسة في توضيح استخدامات التكنولوجيا الإلكترونية في عملية المراجعة مع محاولة تعميق المعرفة في المجال، وكذلك قياس مدى استخدامات هذا الأسلوب من قبل المراجعين وكذا تحديد أهم الصعوبات التي تحول دون هذا الاستخدام، أو مدى فاعلية هذه الوسائل في الحصول على أدلة ذات جودة عالية، وكانت إشكالية الدراسة المتمثلة في ما هو مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل المراجعين في فلسطين في المجالات التخطيط والرقابة والتوثيق؟ وهل هناك أثر للمراجعة الإلكترونية على جودة الأدلة من حيث: الملائمة، والأهلية، والكفاية والتوقيت الجيد لهذه الأدلة. وأظهرت نتائج الدراسات أن المراجعون يستخدمون المراجعة الإلكترونية في التخطيط والرقابة والتوثيق إلى حدود متوسطة في الوقت نفسه أظهرت أن استخدام المراجعة الإلكترونية يساعد في تحسين جودة الأدلة.<sup>1</sup>

❖ دراسة ("2013" Ahmi And Knet) بعنوان: «the utilisation of generalized audit software (gas) by external auditors».

"الاستفادة من برامج التدقيق العامة (gaz) من قبل المدققين الخارجيين".

هدفت الدراسة إلى التعريف ببرامج التدقيق العامة (generalized audit software (gas) وهي أداة تستخدم من قبل مدققي الحسابات لأتمته مهام التدقيق المختلفة حيث إن معظم المعاملات المحاسبية محوسبة، وتدقيق البيانات المحاسبية من المتوقع أن تكون محوسبة كذلك، إذ تعتبر برامج التدقيق العامة

<sup>1</sup> - طلال حمدونة، علام حمدان، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق (التدقيق الإلكتروني) في فلسطين، وأثر ذلك على

الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد السادس عشر، العدد الأول، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، ص913، ص958، 2008.

هي أكثر شيوعاً بين تقنيات وأدوات التدقيق بمساعدة الحاسوب، لقد أظهر البحث أن هناك القليل من الأدلة على أن برامج التدقيق العامة قد اعتمدت عالمياً من قبل المدققين الخارجيين والغرض من هذه الدراسة هو دراسة استخدام برامج التدقيق العامة من قبل المدققين الخارجيين في المملكة المتحدة ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير إطار العمل لتحديد مجموعة من العوامل المؤثرة والتي تعتبر مهمة عند النظر في تطبيق برامج التدقيق العامة، وقد استخدمت دراسة استقصائية على شبكة الأنترنت لجمع التصورات استناداً ردود (205) من المدققين في جميع أنحاء المملكة المتحدة. وكانت إشكالية الدراسة في كيف يتم الاستفادة من برامج التدقيق العامة من قبل المدققين الخارجيين؟ وخلصت نتائج الدراسة إلى أن برامج التدقيق العامة منخفضة بشكل كبير بين مكاتب التدقيق في مملكة المتحدة. حيث أن حوالي 73 من مدققي الحسابات الخارجيين لا يستخدمون برامج التدقيق العامة بسبب الفائدة المحدودة المتصورة من استخدام برامج التدقيق العامة. في حين إن بعض المشاركين تعرف على مزايا برامج التدقيق العامة، والبعض الآخر لا يستخدم هذه البرامج بسبب ارتفاع تكاليف تطبيقها وعدم سهولة استخدامها ويوجد تفضيل لاستخدام أساليب التدقيق اليدوية التقليدية بدلاً من ذلك.<sup>1</sup>

❖ دراسة (Dowling and leech 2014) بعنوان:

### "A Big-4 Firm's Use of Information Technology to Control the Audit Process: How an Audit Support System is Changing Auditor Behavior."

"استخدام شركات التدقيق الأربعة لتكنولوجيا المعلومات للسيطرة على عملية المراجعة وكيفية مساهمة

نظام دعم التدقيق في تغيير سلوك المراجع."

تميزت أهمية الدراسة إلى التعرف على شركات التدقيق الأربعة الكبرى حول العالم وهي:<sup>2</sup> "برايس وتر هاوس دي لويت، آرنست يونغ، وكيه بي إم جي" في استخدامها لتكنولوجيا المعلومات لسيطرة على عملية المراجعة ومساهمة نظام دعم التدقيق في تغيير سلوك المراجع. حيث أن نظام ورقة العمل الإلكتروني هو أداة تكنولوجيا المعلومات والذي يعتبر عنصراً هاماً من عملية إدارة المخاطر في شركة التدقيق وعلى النقيض من الأنظمة الإلكترونية الأولى التي تستخدم فيها النظم الورقية، حيث وضعت شركات التدقيق مؤخراً نظم لدعم عملية التدقيق حيث توفر هذه النظم الميزة التنافسية واستخدامها كوسيلة لمراقبة عملية التدقيق من خلال تعزيز مبدأ كفاءة وفعالية عملية التدقيق لدى الشركة من خلال استخدامها نظام دعم التدقيق الإلكتروني كعنصر تحكم في العملية. كما تعرضت الدراسة على الإشكالية المتمثلة في كيفية استخدام شركات التدقيق لتكنولوجيا المعلومات للسيطرة على عملية المراجعة وكيفية مساهمة نظام دعم

<sup>1</sup> - محمود يحيى نقوت، مدى فاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وأثره في تحسين جودة خدمة التدقيق في قطاع غزة،

رسالة ماجستير المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة كلية التجارة، ص 22، 2016.

<sup>2</sup> - محمود يحيى نقوت، نفس المرجع، ص 20.

التدقيق في تغيير سلوك المراجع؟ حيث خلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن استخدام نظم دعم التدقيق الإلكتروني كوسيلة لمراقبة العملية يؤدي إلى مواجهة الشركة إلى تحدي كبير متمثل في تصميم نظام يوازن الميزات التي تضمن الالتزام مع الميزات التي تمكنه من التحكم الذاتي للمراجع والحد من الاعتماد المفرط على النظام. وأوصت الدراسة بضرورة إجراء بحوث تتعلق بنظم دعم التدقيق الإلكتروني ودورها في التأثير على عملية المراجعة لماله من أهمية في دعم كفاءته وفعالية عملية التدقيق.

**المطلب الثاني: مخاطر الإفصاح الإلكتروني في ظل عملية المراجعة الخارجية.**

❖ دراسة (لطيفة فرجاني 2011): المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات، مجلة المحاسبي العربي.

برزت أهمية الدراسة من حاجة إلى الارتقاء بعملية المراجعة المحاسبية وأساليبها لتتلاءم مع التطور التكنولوجي المستمر في المعالجة الآلية للمعلومات، وعلى الرغم من المزايا الإلكترونية التي يحققها الحاسوب إلا أنه يؤدي إلى حدوث المشكلات بالإضافة إلى المخاطر الناجمة، مما يخلق صعوبات متعددة أمام المراجع عند القيام بعملية المراجعة مما أدى إلى ضرورة الاهتمام بكفاءة وفعالية العمليات بالإضافة إلى إحداث تغييرات في الهيكل التنظيمي للمنشأة لتوفير جو ملائم لاستخدام الحاسوب في عملية المراجعة وتمثلت الإشكالية في كيف تتم المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات؟ وتوصلت الدراسة إلى أن معالجة البيانات بالحاسوب تميزت بالسرعة والدقة العالية مما يؤدي إلى انخفاض احتمال حدوث أخطاء الإهمال وقد صاحب التطور الكبير في استخدامات الحاسوب حدوث تغييرين هامين نجم عنهما تعقد عملية جمع أدلة الإثبات هما، التغيير الكامل الذي يحوي البيانات المحاسبية من الشكل الورقي إلى الشكل الإلكتروني على الأقراص الحاسوبية وغيرها، كما يتمثل في الحجم المتزايد من البيانات المطلوبة فحصها وتدقيقها.<sup>1</sup>

❖ دراسة (بكر ابراهيم محمود، م. نضال عزيز مهدي 2009): "دور ومسؤولية محافظي الحسابات اتجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى القاء الضوء على الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية في ظل تنامي هذا النوع الأخير من الإفصاح من المستوى العالي وأثر هذا الأخير على مهنة المحاسبة والتدقيق وكذلك التعرف على دور ومسؤولية مراقبي الحسابات تجاه هذا النوع من الإفصاح واختبار تأثير بعض المتغيرات على مستوى إدراكهم لواجباتهم اتجاه هذا النوع من الإفصاح، كما أن استخدام هذا النوع يؤدي إلى ظهور مخاطر عديدة كمخاطر اختراق المواقع الإلكترونية والتلاعب بمحتوى القوائم المالية، مما يتطلب الأمر إضفاء صفة المصدقية على تلك القوائم المنشورة، وفي هذا الصدد يقع العبء الأكبر على المراجع الخارجي،

<sup>1</sup>-لطيفة فرجاني، المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات، مجلة المحاسب العربي، 2011.



ولذلك تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على دور و مسؤولية محافظي الحسابات ومقدار إدراكهم لواجباتهم اتجاه هذا النوع من الإفصاح؟ وماهي العوامل التي قد تؤثر على إدراكهم؟ كما تعتبر الدراسة إلا محاولة لتذيق الفجوة المتواجدة على المستوى الأكاديمي تجاه هذه القضية. ولغرض تحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال استمارة الاستبانة، وذلك من خلال استخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية وقد جاءت النتائج على النحو التالي على الرغم من العديد من المزايا التي يحققها الإفصاح الإلكتروني على مستوى القوائم المالية إلا أنه في الوقت ذاته يعاني من مجموعة من المشاكل والتحديات ذات الانعكاسات الخطيرة على مهنة المراجعة، كما بادر الكثير من أكاديمي ومهني المحاسبة إلى وضع أطر مقترحة لنطاق مسؤوليات وواجبات محافظي الحسابات في ظل بيئة الإفصاح الإلكتروني وتحديد موقف محافظي الحسابات من المعلومات المنشورة إلكترونياً.<sup>1</sup>

#### ❖ دراسة (زياد هاشم السقا، خليل ابراهيم الحمداني وناظم حسن الطائي 2015): الدور المحاسبي في تقليل مخاطر النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية.

تأتي أهمية البحث من خلال تناول موضوعاً حديثاً قلما تم تناوله من قبل الباحثين في مجال تقنيات المعلومات واستخداماتها في نظم المعلومات المحاسبية، ومع تعدد استخدامات شبكة الأنترنت في المجالات المحاسبية المختلفة فإن النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية يمثل أحد أهم تلك الاستخدامات، وبما أن هناك العديد من المشكلات التي يمكن أن تطرأ نتيجة استخدام شبكة الأنترنت في مختلف المجالات بصورة عامة، فإن بروز هذه المشكلات وتأثيرها في تقرير فاعلية نظم المعلومات المحاسبية يمثل عاملاً مهماً لأخذها بنظر الاعتبار ودراستها وتحليل مخاطرها في ظل ما يطلق عليها "أمن المعلومات المحاسبية" التي يشكل "أمن الأنترنت" أحد أهم فروعها، ومن هنا تأتي مشكلة البحث في إمكانية تحديد مخاطر النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية و تحليلها والأساليب اللازمة لتقليلها؟ حيث خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إن استخدام شبكة الأنترنت للإفصاح التقارير والقوائم المالية يمثل ضرورة هامة في الوقت الحاضر وتوصيلها إلى مختلف الجهات كما أن توجد مجموعة من المتطلبات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار من قبل المراجعين لتقليل المخاطر الإفصاح الإلكتروني والتي يمكن أن تتضمن على الأقل التأهيل العلمي للقائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - بكر ابراهيم محمود، نضال عزيز مهدي، دور ومسؤولية محافظي الحسابات اتجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية، جامعة المستنصرية، العراق، 2009.

<sup>2</sup> - زياد هاشم السقا، خليل ابراهيم الحمداني وناظم حسن الطائي، الدور المحاسبي في تقليل مخاطر النشر الإلكتروني لتقارير والقوائم المالية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس 2015.



❖ دراسة (YI-ching kao and others 2002) بعنوان:

« impact of information technology on public accounting firm productivity »

تجلت أهمية هذه الدراسة في التعرف على مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها على صحة ومصداقية القوائم المالية، وعالجت إشكالية الدراسة الأساسية في الأثر الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات على مستوى إنتاجية المحاسبين فيما يتعلق بالكشف عن الاعمال والمخاطر المتعلقة بمصداقية العمليات المالية، حيث تكونت عينة الدراسة من خمسة مكاتب تم اختيارها عشوائيا من إحدى الشركات المحاسبة العالمية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية والتي مؤخرا جعلت استخدام تكنولوجيا المعلومات في المقام الأول في برامج المراجعة وتطبيقات تقاسم المعارف، ثم استخدام تحليل الإنحدار تحليل البيانات، لتحليل المعلومات الكمية والنوعية من الموقع البحث لتقدير قيمة التغير في الإنتاجية، وأشارت نتائج الدراسة إلى مكاتب كبيرة في مستوى الإنتاجية لدى المحاسبين عقب استخدام تكنولوجيا المعلومات أي أن تكنولوجيا المعلومات تؤثر وبشكل إيجابي على مستوى إنتاجيتهم، كما وأشارت إلى مصداقية العمليات المالية، وتوثيق أثر تكنولوجيا المعلومات في شركة المحاسبة.<sup>1</sup>

❖ دراسة (William f.Messier and others.2004) بعنوان:

« Auditor Detected Misstatements and the Effect of Information Technology »

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الأخطاء مراجعو الخارجيين ومدى تأثيرها على مصداقية القوائم المالية. أجريت الدراسة في النرويج حيث تكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية تم اختيارها من مجموعة الشركات ممن لديهم مراجعو الخارجيين تكونت العينة من 5 شركات المحاسبة تم إجراء مقابلات مع المدققين والمسؤولين عن الإفصاحات المتعلقة بالقوائم المالية وقد بلغت عينة الدراسة 170 مدقق الحسابات، وتمثلت إشكالية الدراسة في ماهية الأخطاء التي تم اكتشافها على تكنولوجيا المعلومات والمتعلقة بالإفصاحات الخاصة بالقوائم المالية. وأظهرت النتائج أن هناك دورا كبيرا وإيجابيا للتكنولوجيا من حيث تسهيل مهمة أداء المدققين وزيادة دقة الإفصاحات المالية المتعلقة بالقوائم المالية كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة بين التقليل من أخطاء مدققي الحسابات وبين استخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث أبدت عينة الدراسة أهمية كبيرة لتكنولوجيا المعلومات من حيث تؤثر على مستوى الإنتاجية لدى المحاسبين والتقليل من نسبة الخطأ.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>-مقال حمود سالم القرالة، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص46.

<sup>2</sup>-مقال حمود سالم القرالة، نفس المرجع، ص47.

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.

● نقد الدراسات السابقة:

تناولت أغلب الدراسات السابقة موضوع استخدام تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الإلكترونية والمعالجة الآلية للبيانات في عملية التدقيق، ومدى التزام المؤسسات الاقتصادية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالإفصاح في البيانات المالية عبر شبكة الأنترنت وتحويل التقرير المالي من البيئة الورقية إلى البيئة الإلكترونية ومدى تأثير المعلوماتية على جودة المعلومة المالية.

● خصوصيات الدراسة:

من خلال ما تبين لنا من المتغيرات المستخدمة في الدراسة الحالية و أثر تطبيقها في البيئة الجزائرية أبرزت خصوصيات الدراسة الحالية في النقاط التالية:

- ✓ اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث المضمون المتمثل في توضيح الدور الفعال الذي يؤديه الإفصاح الإلكتروني على المراجعة الخارجية ومعاييرها المتعلقة بالشخص المراجع والقوائم المالية كذلك.
- ✓ اختلفت الدراسات السابقة عن الدراسات الحالية من حيث مجتمع الدراسة والعينات الخاصة بالمواضيع التي طرحت.
- ✓ إن الدراسة الحالية تدرس الإفصاح الإلكتروني وأثره على المراجعة الخارجية التي تتعلق مراجعة بالقوائم المالية والعمل المحاسبي في البيئة الجزائرية بخلاف الدراسات السابقة الذكر.
- ✓ إن خصوصية الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة تتمثل في اختلاف الدراسة التطبيقية التي تتمثل في دراسة حالة تدور حول الإفصاح الإلكتروني و المراجعة الخارجية التي يقوم بها محافظ الحسابات في الجزائر، كما أن استخدام الأنترنت أدى إلى تنامي ظاهرة الإفصاح الإلكتروني، والابتعاد عن الإفصاح التقليدي.
- ✓ سعت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإفصاح الإلكتروني بأبعاده (بيئة المراجعة، مخاطر المراجعة الإلكترونية، المراجعة المستمرة) على جودة التقارير المالية ببعديها (الملائمة والتمثيل الصادق).

## خلاصة الفصل

يتضح مما سبق أن القوائم المالية تؤدي دورا حيويا في بيئة الاعمال وذلك لاعتماد المراجعين الخارجين عليها في اتخاذ القرارات، ومع تحول بيئة عرض القوائم المالية من الصورة الورقية إلى العرض الإلكتروني على شبكة الأنترنت، وهذا مما أدى إلى تغيير بعض الإجراءات المستخدمة في الإفصاح. كما أن الإفصاح الإلكتروني أدى إلى تحسين إجراءات وأساليب المراجعة لكنه لم يؤثر على أهدافها وله تأثير إيجابي في سرعة ودقة تنفيذ عملية المراجعة ويقلل التكلفة المرتبطة بعملية المراجعة.

# الفصل الثاني

**تمهيد**

في الفصل الأول تم التطرق إلى الإطار النظري الإفصاح الإلكتروني من خلال استعراض أهم مميزات وعيوبه ومراحل تطوره، كما تناول المفاهيم الأساسية للمراجعة الخارجية والمراجعة الإلكترونية، وفي نهاية الفصل تم عرض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

أما في هذا الفصل سيتم اسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع وقد وقع الاختيار على دراسة حالة مجموعة من الشركات الجزائرية عبر الأنترنت، وكذا كيفية قيام محافظ الحسابات التعامل مع المراجعة الإلكترونية ومدى أثرها على تقارير المراجعة الخارجية وكانت الدراسة بمكتب محافظ حسابات.

- حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:
  - ✓ المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة.
  - ✓ المبحث الثاني: واقع الإفصاح الإلكتروني وأثره على عملية المراجعة الخارجية.

### المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

لكل ظاهرة منهج يرتبط بها بقصد وصفها وتفسيرها للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج أما الأدوات المستخدمة فهي تلك المتعلقة بجمع المعلومات من أجل الاستعانة بها في التحليل لتحقيق الفرضيات أو تقييمها.

**المطلب الأول: الطريقة التي اعتمدت عليها الدراسة.**

**الفرع الأول: المنهجية المتبعة.**

من أجل معالجة الموضوع تم استخدام المنهجية أو كما تمثل في المنهج الوصفي و التحليلي وهو الأسلوب الذي تتمثل فيه معالم الطريقة العلمية بشكل صحيح والذي تحاول وصف وتقييم واقع (دور الإفصاح الإلكتروني في تحسين المراجعة الخارجية) فتم الاعتماد على هذا المنهج كان من أجل المقارنة والتفسير والتقييم أملا في التوصل إلى التعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع هذا فيما يخص الإطار النظري، أما الثاني تمثل في الاعتماد على منهج دراسة الحالة لمجموعة من الشركات الجزائرية عبر الأنترنت في مدى تطبيقها للإفصاح الإلكتروني، و" دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات" من أجل إسقاط الجانب النظري على الجاني التطبيقي.

**الفرع الثاني: المصادر المستخدمة**

✓ **المصادر الأولية:** لمعالجة الجانب التطبيقي لموضوع البحث تم اللجوء إلى مواقع إلكترونية لمجموعة من الشركات، واللجوء إلى مكتب محافظ الحسابات من أجل دراسة ميدانية لكيفية معالجة الخارجية في ظل تكنولوجيا المعلومات.

✓ **المصادر الثانوية:** من أجل معالجة الإطار النظري للبحث تم التوجه إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تمثل في المراجع العربية ذات العلاقة منها: الكتب، اطروحات، مذكرات، المقالات، المحلات ومواقع الإلكترونية والنصوص التشريعية والتنظيمية التي لها علاقة بموضوع البحث والابحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة المتمثلة في الاطروحات والمذكرات والبحث والمطالعة في مواقع الأنترنت المختلفة.

**المطلب الثاني: الأدوات المستعملة في الدراسة.**

من أجل معالجة الموضوع تم الاعتماد في الدراسة على أداة متمثلة في "المقابلة الشخصية"، ودراسة حالة عن مدى تطبيق الإفصاح الإلكتروني في البيئة الجزائرية.

**الفرع الأول: دراسة حالة لشركات جزائرية**

من خلال الدراسة وتحليلها يمكن التوصل إلى نتائج مهمة ومفيدة.

## الفرع الثاني: المقابلة الشخصية.

تفيد في التأكد من الحقائق الخاصة بالبحث عن طريق سؤال المراجع الخارجي عنها أو التأكد من صدق المعلومات المجمعة كما تتيح هذه الأدلة فرص أكبر لطرح أسئلة ترتبط بالإشكالية المطروحة من أجل فك الاستفسار حولها ومناقشتها، وتسمح بتكوين صورة واقعية عن الإشكالية. ويمكن الاعتماد على أداة المقابلة الشخصية بهدف التوصل إلى فهم أوضح للإشكالية البحث والحصول على إجابات لأسئلة تدور حول أسباب ظهور المشكلة وطرق علاجها أو الوقاية منها.

## المبحث الثاني: واقع الإفصاح الإلكتروني وأثره على عملية المراجعة الخارجية.

بعدما تطرقنا في المبحث السابق حول تحديد مجتمع وعينة الدراسة وكذا طريقة وأدوات الدراسة، سنقوم في هذا المبحث باستعراض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة مع تحليلها ومناقشتها.

**المطلب الأول: مدى تطبيق الإفصاح الإلكتروني في البيئة الجزائرية .**

كان اختبار الفرضية بناء على شبكة الأنترنت لمجموعة من الشركات للوصول إلى الإجابة عن الفرضية التي تبين أن المؤسسات الجزائرية تطبق الإفصاح الإلكتروني، وكان عددهم 50 شركة، وكان توزيعها وفق الجدول التالي:

**الفرع الأول: دراسة حالة لمجموعة من الشركات الجزائرية عبر الأنترنت.**

اعتمدنا في هذه الدراسة على أسلوب جمع البيانات و تحليل محتوى المواقع الإلكترونية لمجموعة من

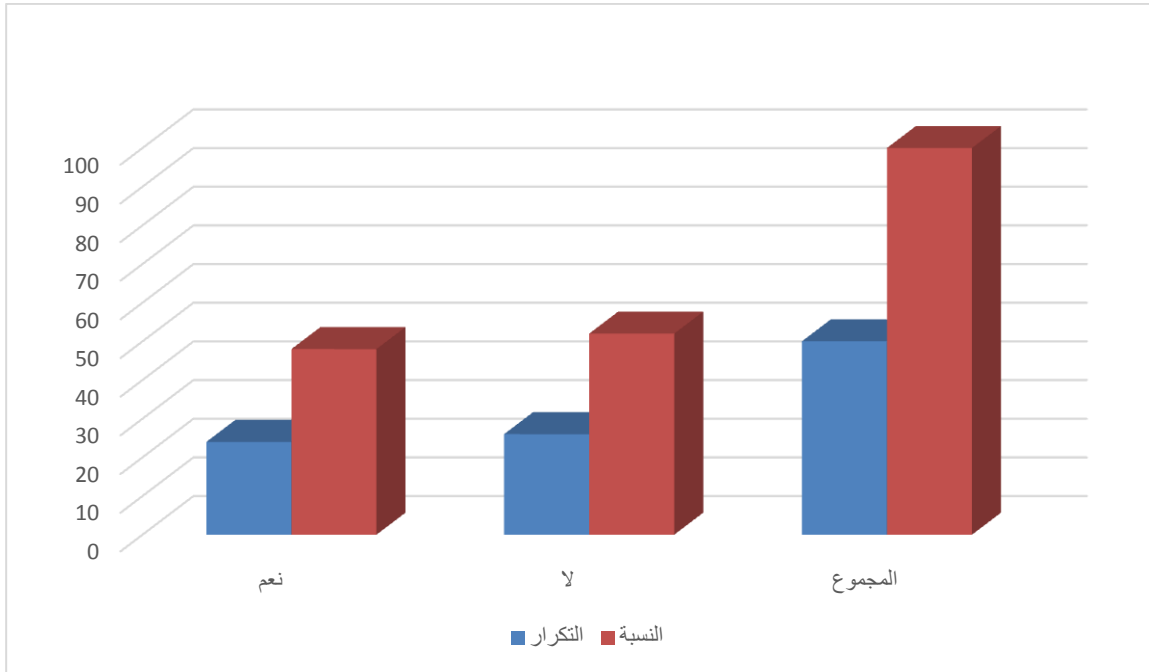
الشركات

**الجدول (1-2): عدد الشركات التي تتبع الإفصاح والتي لا تتبعه إلكترونياً.**

البيان	نعم	لا	المجموع
التكرار	24	26	50
النسبة %	48%	52%	100%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الملحق رقم (2)

**الشكل (1-2) يمثل نسبة الإفصاح الإلكتروني للشركات المدروسة**



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً عن الجدول (1-2)



من خلال الجدول أعلاه تبين أن نسبة الشركات التي تفصح إلكترونياً هي 48% أقل من نسبة الشركات التي لا تفصح إلكترونياً التي تمثل 52%، وهذا يرجع إلى عدم توفر تشريع يلزم تطبيق الإفصاح الإلكتروني، كما أن هناك أسباب أخرى منها التخوف من محيط المؤسسة، وعدم التأهيل العلمي لمستخدمي المحاسبة الإلكترونية.

### الفرع الثاني: تقديم المكتب محل الدراسة.

سوف يتم في هذا المطلب بالتطرق إلى المكتب محل الدراسة والمتمثل في مكتب محافظ الحسابات للأستاذ بن داود عبد الرزاق من خلال تعريفه والهيكل التنظيمي الخاص به.

### التعريف بالمكتب.

إن مصلحة المحاسبة محل الدراسة عبارة عن مكتب للمحاسبة و محافظة الحسابات أسس منذ 2006 على الشكل الفردي الذي يتمتع بـ:

✓ محافظ الحسابات ومحاسب متعمد وفقاً للاعتماد القديم رقم 825 المؤرخ في 11/04/1994، وعنوان المكتب شارع عطورات قدور بني ثور ورقلة، وأعيد الاعتماد الجديد في 06/02/2017 تحت رقم 1102 ومسجل في جدول المجلس الوطني للمحاسبة تحت رقم 1755 كمحافظ حسابات و 1520 كمحاسب معتمد.

✓ خبير محاسب قضائي وفق شهادة التنصيب لدى المجلس في سنة 1996.

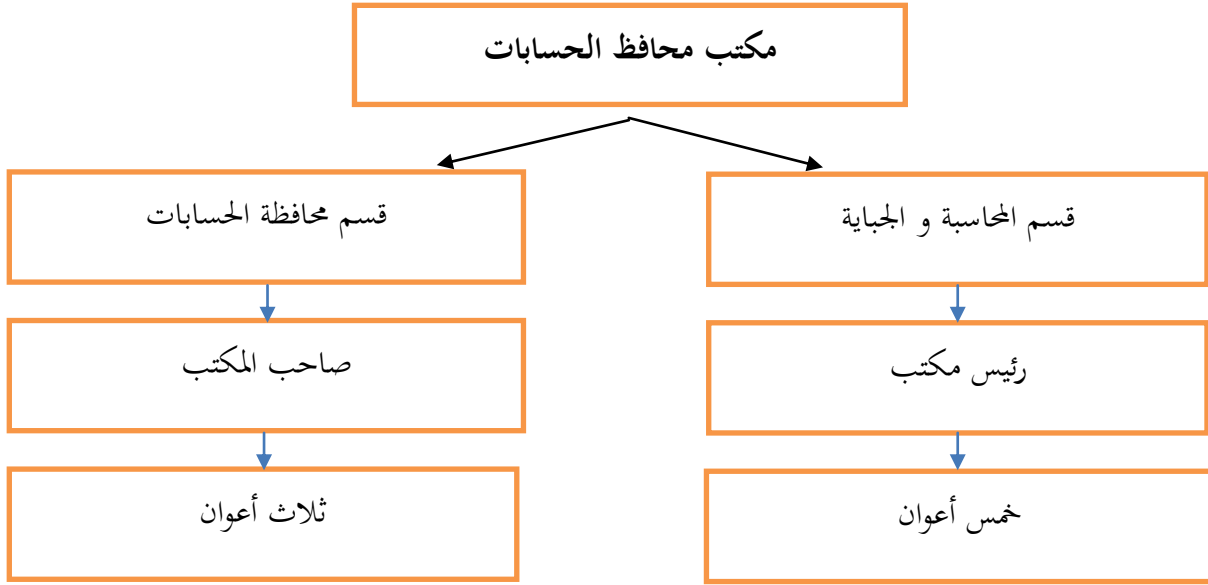
✓ بالنسبة للخبرة المهنية فإن صاحب المكتب له خبرة 32 سنة من 1/1/1986 إلى 1995 كمراجع في الشركة الوطنية للمحاسبة وخلال سنة 1996 كمدير المالية والإدارة في الصندوق الوطني للتقاعد ومنذ 1997 إلى يومنا هذا يعمل في إطار مكتب مستقل.

✓ أطلع على جميع المهام الموكلة إليه مع أغلب أصناف الهيئات و الشركات الاقتصادية.

✓ يقوم محافظ الحسابات تأدية اليمين بالمحكمة المختصة إقليمياً (ورقلة)، كما يسجل لدى مفتشية الضرائب بهدف بداية عملة بصورة قانونية من خلال إصدار رئيس مفتشية الضرائب، حيث يمثل الرقم الجبائي 151100010003001999، حيث يقوم محافظ الحسابات بإيداع الملف المتكون من لدى الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بالجزائر، يقوم بتسديد مبلغ الاشتراك السنوي لدى الغرفة ومن هنا يصبح مسجل في جدول الغرفة الوطنية، كما يتميز المكتب بالجدية والانضباط والالتزام في الخدمات التي قدمتها ويقدمها لزيائته وهي ذات جودة عالية، كما قام صاحب المكتب بالترصص الميداني لدى رئيس المصنف الوطنية للخبراء المحاسبين وشارك في كثير من الاعمال ذات الصبغة الدولية.

✓ المكتب حالياً مقسم إلى قسمين: قسم المحاسبة والجبائية وبه 5 أعوان يرأسهم رئيس برتبة ماستر في المحاسبة والجبائية، وقسم محافظة الحسابات يضطلع بمهام المراجعة ومحافظة الحسابات وبه 3 أعوان بإمرة صاحب المكتب وفيما يلي نبين تقديم الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات.

الشكل (2-2): الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المكتب

المطلب الثاني: قواعد ضبط المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية في الجزائر.

من خلال المقابلة التي تمت في مكتب محافظ الحسابات مع صاحب المكتب، حيث كانت الأسئلة تخص متطلبات التطبيق المراجع الخارجية للإفصاح الإلكتروني و الطرق المتبعة في المراجعة الإلكترونية، تم إستنتاج على أنه يجب على كل مراجع حسابات أن يكون على وعي كافي بالقوانين و المراسيم التنفيذية المتعلقة بالأنظمة الإلكترونية المحاسبية، و المرسوم الذي تم به ضبط عملية المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية في الجزائر هو كالتالي:

❖ المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1430 الموافق ل 7 أبريل سنة 2009

والذي يحدد شروط و كيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الاعلام الآلي، وكذا الخصائص والمعايير الواجب توافرها في البرامج التطبيقية المحاسبية.

الفرع الأول: شروط مسك المحاسبة آليا.

بعد التطرق إلى ضرورة معرفة شروط و كيفية مسك المحاسبة من خلال المرسوم التنفيذي 09-110

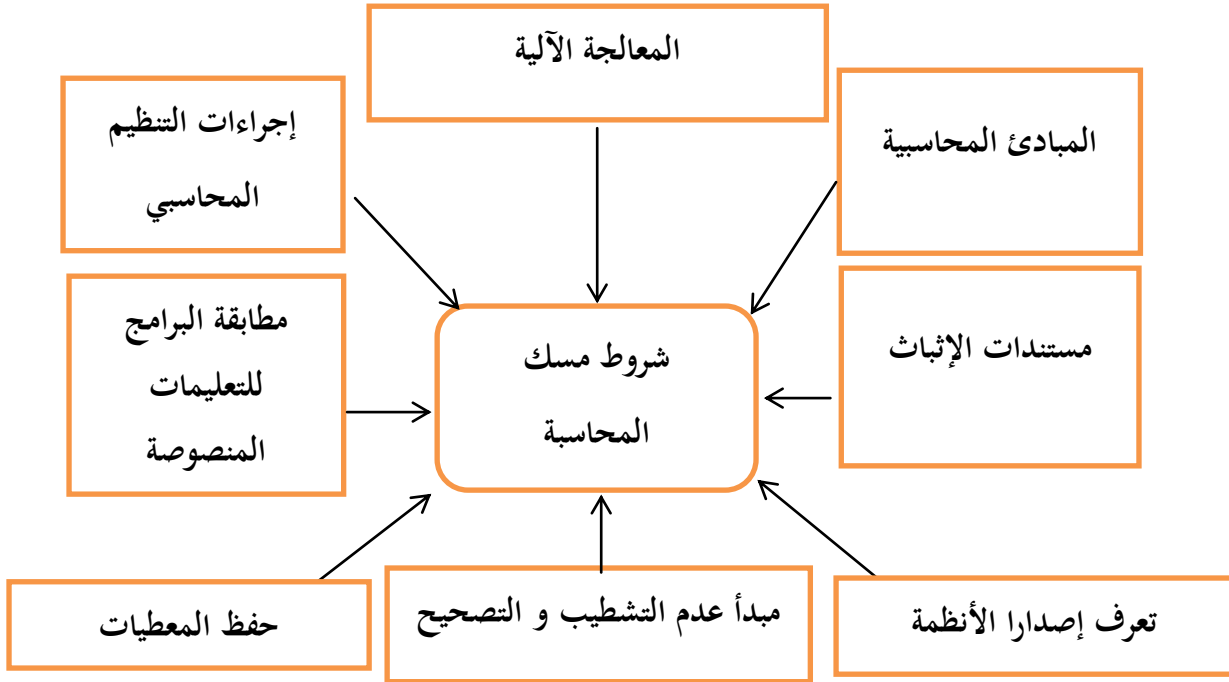
يتجلى أن المراجعة الخارجية الإلكترونية تتطلب إتباع الخطوات التالية:

يجب توفر مستلزمات المعالجة الآلية والالتزام بالمبادئ المحاسبية المعمول بها وتوفر مستندات الاثبات، وكما يتطلب تعريف إصدارات نظام الاعلام الآلي ويجب أن ترقم وتؤرخ و تطبيق مبدأ عدم التشطيب أو تصحيح

التسجيل ويجب التعهد من طرف معهد البرنامج المعلوماتي ينص على مطابقة البرنامج المعلوماتي للتعليمات المقررة في المرسوم وضرورة حفظ المعطيات آلياً في حالة المعالجة اليدوية التي تؤدي إلى خطر فقدان أو فساد المعطيات.

ويمكن توضيحها في المخطط التالي:

الشكل 2-3: مخطط يوضح شروط مسك المحاسبة آلياً



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على المرسوم التنفيذي رقم 09-110.

الفرع الثاني: المعايير الواجب توفرها في البرامج التطبيقية المحاسبية.

من خلال إطلاعنا على شروط مسك المحاسبة آلياً أوضح محافظ الحسابات أن ضرورة توافر برامج تطبيقية من خلال معايير ( استناداً إلى المرسوم التنفيذي 09-110 ) و المتمثل في:

يجب أن يحتوي البرنامج المعلوماتي للمحاسبة المستعمل على ملف يصف الشكل والخصائص التي يمكن طبعتها أو توفيرها على شكل إلكتروني، أي الوظائف التي يقوم بها، واعداد كل الكشوف التي يجب على المؤسسة تطبيقها و هذا وطبقاً للأحكام القانونية، مع ضرورة احترام قيد مبدأ المزدوج، ويجب توفر النظام المعلوماتي على خاصية منع أو تعديل أو حذف لأي عملية بعد التصديق على التسجيلات المحاسبية، ويعتبر التذكير بالتصديق على مجموع التسجيلات المسجلة قبل اقفال كل سنة مالية.

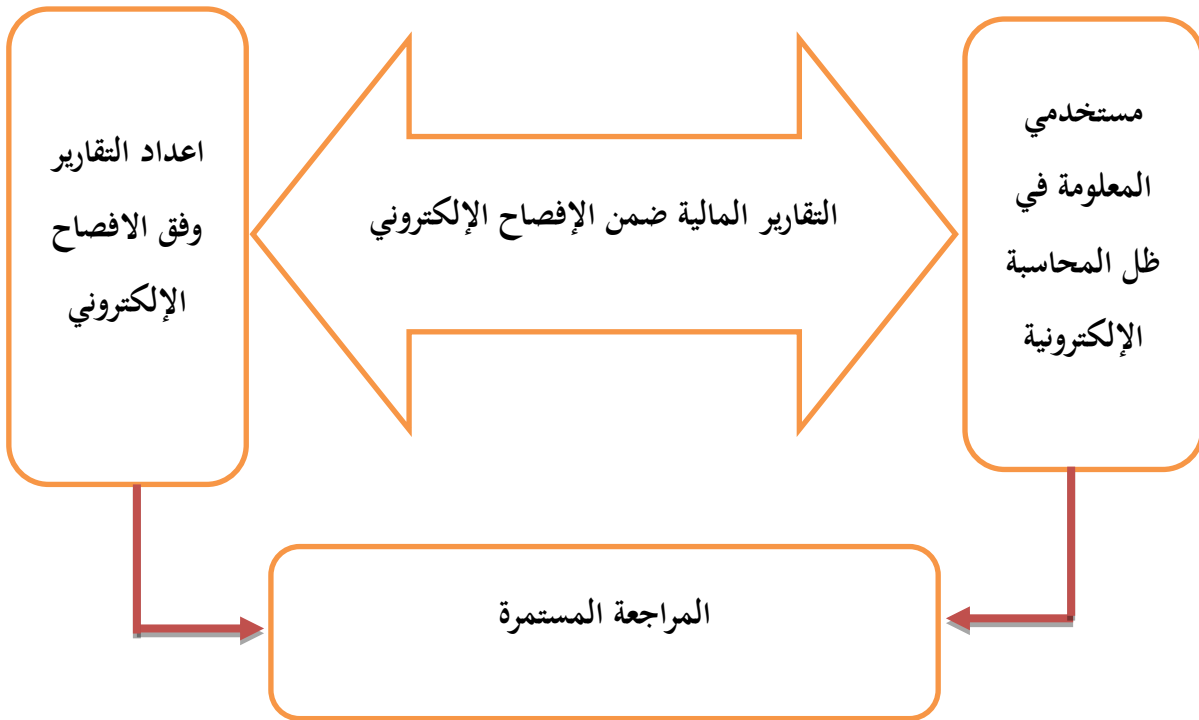
كما يجب أن يحتوي البرنامج المعلوماتي على اجراء يسمح بفتح الميزانية آلياً والتي يجب أن تكون مطابقة للميزانية الختامية، وهذا الأخير يستلزم توفره على وظيفة تمكن من إرسال بطاقة التسجيلات للغير وبشكل قابل للاستغلال بسهولة وبمعزل عن البرنامج المعلوماتي، مع ضرورة ظهور الكشوف التي يتم اعدادها بواسطة البرنامج المعلوماتي كل المعلومات الواجب توفرها في هذه الكشوف.

و هذه المعايير تلزم على البرنامج المعلوماتي أن يتضمن مقاييس الرقابة والامن تمنع أي استغلال من طرف الأشخاص غير المرخص لهم، كما يجب أن يتضمن البرنامج المعلوماتي اجراء للأرشيف ويسمح بنقل المعطيات نحو دعائم التخزين القابلة للنقل دون إمكانية التعديل، واجراء يسمح بحفظ كل البطاقات الضرورية، من أجل القيام بإصلاح كامل للنظام المحاسبي أو يكون مرجعا للإصلاح والحفظ، يجب أن يحفظ البرنامج المعلوماتي أثر تحديثه في بطاقة تظهر ومحتواها على التوالي تسمى اليومية.

كما أنه عدة أطراف تتأثر وتتأثر بوظيفة التقارير المالية والمراجعة الإلكترونية ومستخدمي المحاسبة الإلكترونية و تلك الأطراف تدرج ضمن مفهوم المراجعة المستمرة .

و يمكن توضيح الأطراف التي تتأثر و تتأثر عليها المراجعة المستمرة بالشكل التالي:

الشكل رقم 2-4: يمثل علاقة المراجعة المستمرة مع الأطراف ذات الصلة.



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على المرسوم التنفيذي رقم 09-110.

### المطلب الثالث: أهمية المراجعة الإلكترونية.

#### الفرع الأول: أساليب المراجعة الإلكترونية.

بعد تطرق محافظ الحسابات لشروط مسك المحاسبة الآلية ومدى تأثيرها بالإفصاح الإلكتروني يأتي دوره في كيفية إجرائه لعملية المراجعة وفق متطلبات الإفصاح الإلكتروني والتي تتمثل في قيام محافظ الحسابات باختيار عينات بعد الاطلاع على الملفات في الحاسوب، واجراء الاختبارات اللازمة عليها، حيث تكون هذه العينات عبارة عن بيانات تمثل المدخلات لنظام الحاسوب، يقوم بالإجراءات والحسابات يدويا وبدون الحاسوب والتأكد من العمليات المحاسبية، ثم الحصول على المعلومات والنتائج بعد المعالجة بالحاسوب وطباعتها، بعد ذلك المقارنة بين ما توصل هو اليه مع نتائج الفحص بالحاسوب هذا الحاسوب يسمى المراجعة حول الحاسوب الذي يكون بفحص مدخلات النظام ومخرجاته فقط.

هنا يلاحظ ان محافظ الحسابات يعتمد على الحاسوب بصور جزئية، وليس هو المصدر الوحيد في اعمال المراجع حيث ينتقل بين مصالح الشركة للحصول والتأكد من مختلف المعلومات والعمليات.

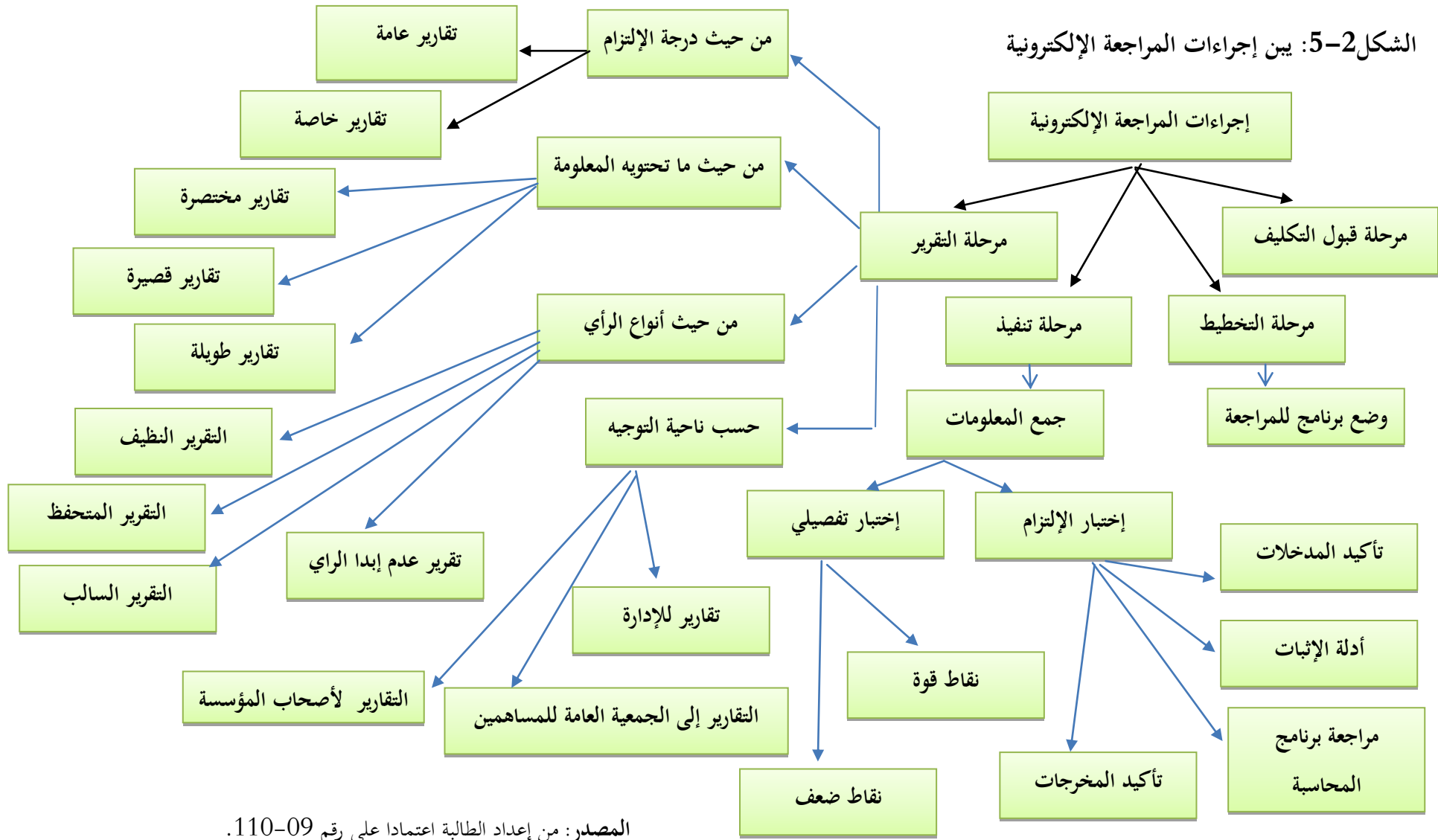
#### الفرع الثاني: إجراءات المراجعة الإلكترونية.

يقصد بها تلك الخطوات التي يجب على المراجع القيام بها، حيث يتم توضيح هذه الإجراءات في برنامج المراجعة، و التي تتمثل في مرحلة قبول التكليف ومرحلة التخطيط لعملية المراجعة، ومن هذه المرحلة يقوم محافظ الحسابات بوضع برنامج للمراجعة، وكذا مرحلة تنفيذ عملية المراجعة من خلال القيام بالمراجعة المبدئية والتي تهدف إلى تكوين فكر عن كيفية تدفق العمليات داخل نظام المعلومات المحاسبي، وتكون بجمع المعلومات عن قسم الحاسوب وتحديد مدى استخدام الحاسوب في المحاسبة وهل يلعب دورا رئيسيا أو ثانوي، وتكون باختبارات الالتزام، وتهدف هذه الاختبارات إلى تحديد نقاط القوة والضعف لنظام الرقابة الداخلي العمليات الواجبة التركيز عليها وتحديد حجم الاختبارات التفصيلية، والاختبارات الجوهرية التفصيلية تكون بعد التحقق من إمكانية الاعتماد على إجراءات الرقابة وعملية فحص مدى الثقة في تشغيل البيانات بواسطة التحقق من:

- البيانات التي تم إدخالها للمعالجة بالحاسوب حقيقية وموثوقة.
- اجراء مراجعة فجائية اثناء تشغيل برنامج المحاسبة على الحاسوب.
- التحقق من سندات المراجعة والأدلة والتي يمكن من الحكم على دقة البيانات المعدة إلكترونيا.
- التأكد من أن المخرجات السليمة ودقيقة، ومرحلة التقرير.

و يمكن توضيح هذه الإجراءات في المخطط التالي:

الشكل 2-5: بين إجراءات المراجعة الإلكترونية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على رقم 09-110.

### الفرع الثالث: مخاطر المراجعة الإلكترونية وكيفية الحد منها.

رغم الدور الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات في تسهيل عملية المراجعة الإلكترونية، إلا أنه قد يصادف ذلك مخاطر تؤثر على نتائجها ومن هذه المخاطر نذكر:

1. اختفاء السجلات أو صعوبة تتبع اختفاء الدليل الإلكتروني (الخطر الحتمي)؛

2. عدم كشف الأخطاء الجوهرية (خطر الرقابة)؛

3. عدم اكتشاف أو منع الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية (خطر الاكتشاف).

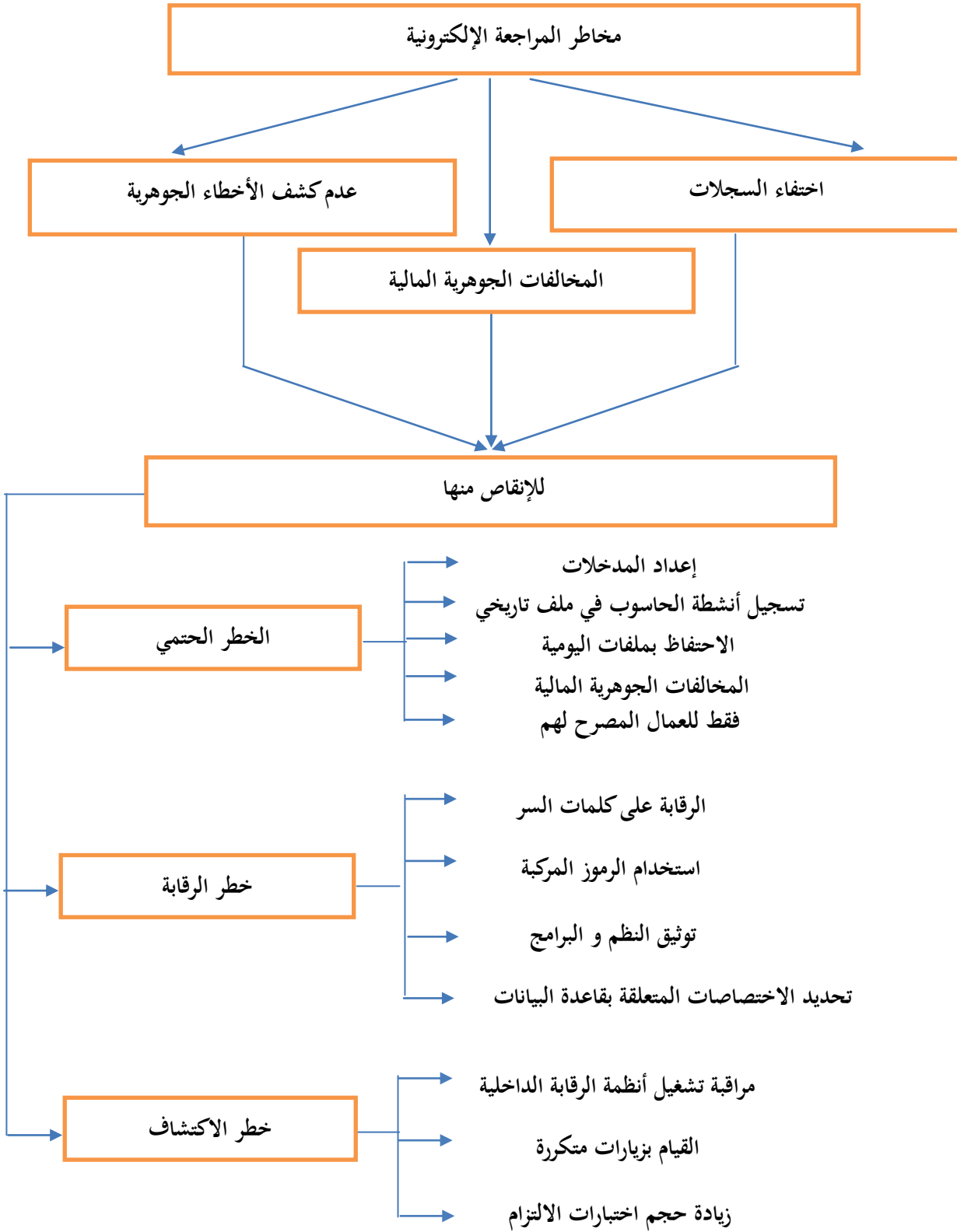
نلاحظ أن مخاطر المراجعة تبقى في ظل المعالجة الآلية للبيانات، وللحد منها يجب تكثيف الرقابة

على الوصول بـ:

- ✓ الرقابة على كلمات السر وتغيير من حين لآخر؛
  - ✓ استخدام رموز مركبة من أجل الوصول إلى ملفات البيانات الحساسة ذات الأهمية كبيرة؛
  - ✓ يجب توثيق النظم والبرامج والتعديلات فضلا عن التحقق من أن هذه التعديلات قد تم اعتمادها بشكل دقيق؛
  - ✓ تحديد الاختصاصات والواجبات فيما يتعلق بعناصر قاعدة البيانات.
  - ولتكثيف الرقابة على مسار المراجعة من الضياع يجب:
  - ✓ توجيه عناية دقيقة لعملية اعداد المدخلات عند تصميم نظام المعالجة الآلية للمعلومات؛
  - ✓ تسجيل جميع أنشطة الحاسوب في ملف تاريخي؛
  - ✓ الاحتفاظ بملفات يومية احتياطية من أجل الرجوع إليها وقد تحفظ تلك الملفات على أشرطة أو أقراص الممغنطة؛
  - ✓ يجب أن يتضمن البرامج المستخدمة في عمليات الإضافة أو التعديل أو الحذف أو الحماية الذاتية عناية خاصة ضد أي استخدام من شخص غير مصرح له باستخدام هذه البرامج.
- ويمكن للمراجع تقليل نسبة خطر الاكتشاف عن طريق زيادة حجم اختبارات الالتزام لنظام الرقابة الداخلية ويقوم المراجع بهذا الاختبار عن طريق القيام بزيارات متكررة لمواقع وفروع الشركة محل المراجعة أسبوعيا أو شهريا وذلك لملاحظة تشغيل أنظمة الرقابة.

و يمكن توضيح هذه المخاطر في المخطط التالي:

الشكل 2-6: مخاطر المراجعة الإلكترونية وكيفية الحد منها.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة



## الفرع الرابع: نتائج الدراسة الميدانية.

من خلال الأسئلة المتداولة في المقابلة تم الوصول إلى عدة نقاط تبرز أهمية وضرورة الإفصاح الإلكتروني في

عملية المراجعة والتي تتضح العناصر التالية:

- ✓ توفر المؤهلات الكافية الواجب توفرها عند المراجع عن الإفصاح الإلكتروني.
- ✓ الإفصاح الإلكتروني للبيانات يساعد المراجع على تحقيق اهداف المراجعة بطريقة أفضل.
- ✓ يساعد الإفصاح الإلكتروني على تخفيض ارتكاب الأخطاء.
- ✓ الأخطاء في ظل الإفصاح الإلكتروني تكون منتظمة وليست عشوائية وذلك لوجود برامج تطبيقية متطورة لتقييد التعليمات بشكل صحيح.
- ✓ الإفصاح الإلكتروني يؤدي إلى تحقيق درجة عالية من السرعة والدقة في معالجة البيانات.
- ✓ يساعد الإفصاح الإلكتروني إمكانية الاسترجاع السريع للمعلومات.
- ✓ تكون تنفيذ برامج المراجعة في استخدام الإفصاح الإلكتروني أفضل.
- ✓ يؤدي استخدام الإفصاح الإلكتروني على تحسين جودة المراجعة المستمرة.
- ✓ زيادة مجال فحص المستندات والوثائق – أدلة الاثبات – أكثر في ظل الإفصاح الإلكتروني.
- ✓ الإفصاح الإلكتروني يحقق جودة عالية في عملية المراجعة.

### خلاصة الفصل

تناولت الدراسة الميدانية بشكل أساسي تأثير الإفصاح الإلكتروني على مهنة المراجعة وهذا من خلال معرفة اتجاهات وآراء أصحاب المهنة حول انعكاسات بيئة التشغيل الإلكتروني على المراجعة، ومعرفة هذه التأثيرات وكذا التحديات التي يواجهها المراجع وما إذا كان الإفصاح الإلكتروني يساعد المراجع في أداء المهمة الموكلة اليه وابداء رأيا سليما حول مدى تمثيل القوائم المالية الختامية للمؤسسة للمركز المالي الحقيقي.

خاتمة

### الخاتمة:

من خلال هذا البحث الجد متواضع " تأثير الإفصاح الإلكتروني على المراجعة الخارجية " حيث تم السعي إلى الإحاطة بالمراجعة الخارجية والتركيز على أحد أطرافها الأساسية هي المراجعة الإلكترونية وهي التي تؤدي دورا فعالا في معالجة المراجعة الخارجية.

وكانت الدراسة محاولة للتوافق بين الإطارين النظري والميداني من أجل الإجابة على الإشكالية الأساسية والتساؤلات المرفقة لها.

ومن خلال دراسة الفصل النظري كانت هناك محاولة الامام بإشكالية البحث، وذلك من خلال التعرف على الإفصاح الإلكتروني وعلاقته بالمراجعة الخارجية وهذه الأخيرة تكون ذات جودة عالية مع توفير المعلومة التي تمكن أصحاب القرار من اتخاذ قرارات المناسبة ولمواجهة الاخطار بنوعيتها الداخلية والخارجية.

كما يعتبر الإفصاح الإلكتروني مهم وضروري في كل مؤسسة، بينما الفصل الثاني يتمثل في الدراسة الميدانية مكتب محافظ الحسابات، فتم التعرف على المكتب وكذا الأساليب وماهي الأنظمة التي تفرض ضرورة احترام المراجع الخارجي للأنظمة التشغيل لأنها تعتبر من أهم نقاط قوة مراجعة أو تدقيق حسابي عالي الجودة.

### ✓ النتائج المتوصل اليها:

بعد المعالجة والتحليل لمختلف جوانب الموضوع في فصليه تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. من خلال اختبار الفرضية الأولى نستنتج إن الإفصاح الإلكتروني له أهمية في الملائمة والدقة في إجراء العمليات المحاسبية التي يحتاجها المراجع.
2. من خلال اختبار الفرضية الثانية نستنتج أن الإفصاح الإلكتروني يؤثر على عملية المراجعة الخارجية وذلك بتوفير إجراء مصداقية المعلومة المحاسبية في القوائم المالية و هذا ما يؤدي إلى زيادة الثقة وفق متطلبات الإفصاح الإلكتروني.
3. من خلال اختبار الفرضية الثالثة التي تنص على تأثر الإفصاح الإلكتروني بعملية المراجعة المتمثلة في مخاطر الحتمية، ومخاطر الاكتشاف، ومخاطر الرقابة.
4. إن استخدام الأنترنت لنشر التقارير والقوائم المالية والرقابة الداخلية يمثل ضرورة هامة في الوقت الحالي، والقيام بتوصيلها إلى مختلف الجهات التي يحتاجها.
5. إن الإفصاح الإلكتروني يؤثر على بيئة الرقابة الداخلية مما يستوجب تطوير إجراءات الرقابة الداخلية لضمان دقة وسلامة المعلومات.
6. لكي يكون هناك افصاح إلكتروني يتماشى مع احتياجات المراجعين يلزمه ان يكون قابل للتطوير وتعديل أنظمة التشغيل والتعديل حتى تكون استجابة لاحتياجات مستعملي هذه المعلومة بما يوفر الدقة، الثقة والتقليص التكلفة وريح الوقت وهذا لا يتحقق الا بإدخال تكنولوجيا المعلومات.

7. فرض الإفصاح الإلكتروني على المراجعين توظيف أساليب وإجراءات جديدة تسير بيئة المراجعة كما أن استخدام البرامج التطبيقية في عملية المراجعة أصبح أمراً ضرورياً.
8. إن بيئة المراجعة الإلكترونية ساعدت المراجع في تنفيذ برامج المراجعة، وتحقيق الأهداف بطريقة أفضل.
9. المراجعة الإلكترونية بقدر ما هي مساعدة فهي لها مخاطر وهذا يحتم على ضرورة التكتيف من تكوين المراجعين في مجال التشغيل الإلكتروني من أجل إصدار أنظمة تشغيل تقوم على تحسين أساليب المراجعة الإلكترونية.
10. إن المحاسبة الإلكترونية تطبيقها أصبح من الضروريات الحتمية.
11. يمر الإفصاح الإلكتروني بعدد من المراحل تتمثل في إنشاء مواقع إلكترونية للمؤسسات ثم توسيع هذه الظاهرة إلى أن أصبحت المؤسسات تنشر تقاريرها المالية عبر الأنترنت.
12. يساهم الإفصاح الإلكتروني في تعزيز خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المالية، كذلك يساهم هذا الأخير في تأكيد التصريحات الجبائية للمؤسسات.
13. يعتبر الإفصاح الإلكتروني همزة وصل بين المؤسسات و المراجعين.
14. يواجه الإفصاح الإلكتروني العديد من المخاطر والتهديدات المرتبطة بأمن المعلومات.

### ❖ الاقتراحات و التوصيات:

- من خلال الدراسة لهذا الموضوع يمكن اقتراح التوصيات التالية:
- ✓ تطوير منهجية وأساليب المراجعة الإلكترونية لمسايرة مهنة المراجعة للمستجدات والتطورات الحاصلة في بيئة المراجعة.
  - ✓ تطوير معايير المراجعة في ظل الإفصاح الإلكتروني.
  - ✓ تدخل الجهات المختصة بوضع قواعد تضبط عملية المراجعة الإلكترونية.
  - ✓ تطوير مناهج التعليم لمواكبة مهنة المراجعة للتطور المستمر.
  - ✓ ضرورة تطوير برامج التشغيل تواكب تغير وتعقد بيئة التشغيل الإلكتروني.
  - ✓ وضع ضوابط رقابية فعالة على عمليات الإفصاح الإلكتروني وأنظمة التشغيل.
  - ✓ القيام بدورات تكوينية للمدققين في مجال تكنولوجيا المعلومات.
  - ✓ زيادة وضرة مواكبة المراجع وبرامج المحاسبة الإلكترونية.

المراجع

✓ الكتب:

- أمين السيد أحمد لطفي، دراسات تطبيقية في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية 2009 ص، 100.
- عبد الوهاب نصر وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع التطبيق على بيئة الحسابات الالكترونية الدار الجامعية، 2008.
- محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2002.
- أحمد محمد نور، وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007.
- شحاته السيد شحاته، مراجعة أنظمة المحاسبة الالكترونية في بيئة الاعمال المعاصرة الدار الجامعية، الاسكندرية.

✓ المجالات:

- لطيفة فرجاني المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات ، مجلة المحاسبي العربي.
- الصادق محمد سالم الطيب، بابر إبراهيم الصديق، جودة المراجعة الخارجية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات للبيانات المالية "دراسة نظرية"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية.
- أيمن عبد الله محمد أبوبكر، طبيعة علم المراجعة، مجلة علمية مدونة دليل الباحث العلمي جامعة ابوظبي 2012.
- أحمد وجيه الدباغ نصاف، محمود دلال باشي، دور الإفصاح الالكتروني في تحقيق السوق المالي الكفؤ سوق الأسهم السعودي أتمو دجا، مجلة الرادفين، المجلد 35، الملحق العدد 113، جامعة الموصل 2013.
- طلال حمدونة وعلام حمدان، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة الالكترونية في فلسطين وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المخايد للمراجع حول مدى عدالة القوائم المالية، كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المحاسبة الاكاديمية العربية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد السادس عشر، العدد الأول 2008.

✓ الجرائد الرسمية والمراسيم:

- الجريدة الرسمية، قانون 01/10، عدد 42، مؤرخه في 2010/07/19
- الجريدة الرسمية، قانون 08/91، عدد 20، الجزائر، مؤرخه في 1991/05/1
- المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1430 الموافق لـ 7 أبريل سنة 2009

✓ الملتقيات والمداخلات:

- مسعود صديقي، محمد براق مدخلة بعنوان: انعكاس تكامل المراجعة الخارجية والداخلية على الأداء الرقابية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 8 و9 مارس 2005.
- دراسة زياد هاشم السقا، خليل ابراهيم الحمداني وناظم حسن الطائي، المؤتمر العلمي السنوي الخامس المدخلة بعنوان: الدور المحاسبي في تقليل مخاطر النشر الإلكتروني لتقارير والقوائم المالية.

## قائمة المراجع

- بكر إبراهيم محمود، م. نضال عزيز مهدي، دور و مسؤولية محافظي الحسابات اتجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية، جامعة المستنصرية، العراق، 2009.

### ✓ مذكرات:

- هاجر خمقاني، دور الإفصاح الإلكتروني في تعزيز الاتصال المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير ورقلة، 2016/2017.
- وسيلة بوخالفة، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، 2013.
- محمود يحيى نقوت، مدى فاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في تحسين جودة خدمة التدقيق في قطاع غزة، رسالة ماجستير المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016.
- اغمين يعقوب، أثر المعالجة الآلية للبيانات على فعالية التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات والخبراء المهنيين، جامعة ورقلة، 2012.
- حبشي أسماء، اثر تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة الخارجية -دراسة التمور للجنوب- مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، 2016.
- سعدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، العلوم التجارية، تخصص محاسبة جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014/2015.
- كرام الشادلي، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013.
- سليم ممدوح، سليم البوجي، مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بنظام الإفصاح المعدل دراسة تطبيقية، مذكرة ماجستير تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية، غزة، 2015.
- إيمان المقدم، دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تقرير جودة المعلومة المالية (الملائمة)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير أكاديمي الطور الثاني، العلوم التجارية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2016/2017.
- مثقال حمود سالم القرالة، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

### ✓ المواقع الإلكترونية:

- [www.kantakji.com/media/2468/207](http://www.kantakji.com/media/2468/207).
- <http://WWW.BAYT.COM,P4>.
- [HTTP://ae.linkedin.com/pulse.p1](http://ae.linkedin.com/pulse.p1).



الملاحق

الملحق رقم (01): نموذج تقرير شهادة بتحفظ.

طبقاً للمهمة التي كلفت بها من طرف الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ..... يشرفني أن أقدم لكم تقريراً حول الحسابات السنوية للنشاط المغطي للفترة من..... إلى.....

**1) تقرير المراقبة والشهادة:**

أ) قمت بمراقبة الحسابات السنوية لمؤسستكم لهذا النشاط.

ملاحظات وتصريحات حول عدم الدقة وعدم الشرعية المحتملين اللتين لا تعارضا الشهادة.

ب) قمت بالتحقيق حول مصداقية المعلومات المتعلقة بالحالة المالية وبالحسابات المعطاة في المستندات الموجهة إلى ذوي الأسهم أو التي وضعت تحت تصرفهم بمناسبة الجمعية العامة. ملاحظات ومعلومات إضافية محتملة.

ج) يجب علي أن أؤدي تحفظات حول النقاط الآتية:

تحت التحفظات المشار إليها أعلاه ونظراً للاجتهادات التي أدبها طبقاً لتوصيات المهنة، أقدر أنه بإمكانني الشهادة أن الحسابات السنوية كما هي مقدمة في الصفحات..... لهذا التقرير، منتظمة وصانقة ومصداقية، وتعطي صورة وافية لنتيجة عمليات النشاط السابق أيضاً الحالة المالية وممتلكات مؤسستكم في نهاية النشاط.

**2) معلومات:**

طبقاً للقانون أعطكم بالأمر الآتية:

تم في.....

يوم.....

الإمضاء.....

ملاحظة: يجب تأشير الحسابات السنوية من قبل محافظ الحسابات ومرفقة التقرير.

الملحق رقم (02): المواقع الإلكترونية لمجموعة من الشركات الاقتصادية مستخرجة عن طريق الأنترنت.

الرقم	إسم الشركة	موقعها الإلكتروني	الإفصاح
01	سوناطراك	SONATRACH-DZ.COM	نعم
02	شركة سونلغاز	SONELGAZ.DZ	نعم
03	إتصالات الجزائر	ALGERIETELECOM.DZ	نعم
04	اورا سكوم تيلكوم	ORASCOMTELECOM.COM	نعم
05	الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية	-	لا
06	الخطوط الجوية الجزائرية	AIRALGERIE.DZ	نعم
07	موبيليس	WWW.MOBILIS.DZ	نعم
08	المصرف الوطني الجزائري	-	لا
09	سفتال	-.CEVITAL.COM	نعم
10	جازي	WWW.DJEZZY.COM	نعم
11	حمود بوعلام	HTTP://WWW.HAMOUD_BOUALEM.COM	نعم
12	إفري	-	نعم
13	نفتال	WWW.NAFTAL.DZ	نعم
14	أوريدو	Ooredoo.dz	نعم
15	إغل أزور	www.aigle-azur.fr	لا
16	جيون إلكترونيك	http://www.deant.dz.com	نعم
17	مطاحن الواحات	www.condor.dz	لا
18	شركة حداد لاشغال العمومية	-	نعم
19	شركة الإسمنت	https://www.scimat.dz	لا
20	أونيام للأدوات الكهرو منزلية	http://www.eniem.com.dz	نعم
21	طحكوت للنقل الجامعي	-	نعم
22	شركة هنكل	http://www.henkel-gcc.com	نعم
23	روبية	www.rouiba.com.dz	لا
24	المؤسسة الوطنية للدهن	-	لا
25	طاسيلي للطيران	WWW.TASSILIAIRLINES.DZ	نعم
26	الشركة الوطنية للتأمين	WWW.SAA.DZ	نعم
27	شركة التأمين GAM	-	نعم
28	شركة التأمين CAAT	http://www.caat.dz	نعم
29	شركة اينبي	http://www.enle.dz	لا

نعم	<a href="http://www.vitamedz.oig">www.vitamedz.oig</a>	شركة ترانس بعوشي	30
نعم	<a href="http://www.ade.dz">www.ade.dz</a>	الجزائرية للمياه	31
لا	<a href="http://snvigroupe.dz">http://snvigroupe.dz</a>	الشركة الوطنية للعربات الصناعية	32
لا	<a href="mailto:Ecocest.dg@gmail.com">Ecocest.dg@gmail.com</a>	شركة البناء للجنوب	33
لا	<a href="http://www.gcb.dz/ar">http://www.gcb.dz/ar</a>	الشركة الوطنية للهندسة الوطنية و البناء	34
لا	<a href="http://www.starofdesert.com">www.starofdesert.com</a>	شركة نجم الصحراء	35
نعم	<a href="http://ernploisdz.com/ads">ernploisdz.com/ads</a>	المؤسسة الوطنية لأشغال البتلاول الكبرى	36
لا	-	الشركة الجزائرية لأشغال الطرق	37
لا	<a href="http://-.bloomberg.com">-.bloomberg.com</a>	شركة واسترن أطلس	38
نعم	<a href="https://casnos.com.dz">https://casnos.com.dz</a>	الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء	39
نعم	-	سيليا كوس	40
لا	-	مخابر درمال	41
لا	-	ماثيرم	42
لا	-	إكسترال بيوش	43
لا	-	بربرا فرام	44
لا	-	أليكا بسكرة	45
لا	-	إيتنتشال	46
لا	-	بالاناس	47
لا	-	فايل للاتصالات	48
لا	-	الشركة الجزائرية للأثاث	49
لا	-	وورك تل	50

# الفهرس

الفهرس

I	الاهداء.....
II	الشكر.....
V	ملخص.....
VI	قائمة المحتويات.....
VII	قائمة الجداول.....
VIII	قائمة الأشكال.....
59	قائمة الملاحق.....
أ	المقدمة.....

الفصل الأول: الإطار العام للإفصاح الإلكتروني والمراجعة الخارجية

05	تمهيد.....
	المبحث الأول: العلاقة بين الإفصاح الإلكتروني والمراجعة الخارجية.....
06	المطلب الأول: الإفصاح الإلكتروني.....
06	• الفرع الأول: التأصيل العلمي للإفصاح الإلكتروني.....
08	• الفرع الثاني: مراحل تطور الإفصاح الإلكتروني.....
09	• الفرع الثالث: مزايا وعيوب الإفصاح الإلكتروني.....
10	• الفرع الرابع: المحاسبة الإلكترونية.....
12	المطلب الثاني: المراجعة الخارجية.....
12	• الفرع الأول: تعريف المراجعة الخارجية وأهدافها.....
13	• الفرع الثاني: أنواع المراجعة الخارجية.....
15	• الفرع الثالث: معايير المراجعة الخارجية المتعارف عليها.....
17	المطلب الثالث: أثر استخدام الإفصاح الإلكتروني على عملية المراجعة الخارجية.....
17	• الفرع الأول: المراجعة الخارجية في بيئة تكنولوجيا المعلومات.....
18	• الفرع الثاني: المراجعة المستمرة مدخلا مناسباً للمراجعة الخارجية في ظل الإفصاح الإلكتروني.....
20	• الفرع الثالث: إجراءات وتحليل مخاطر المراجعة في ظل الإفصاح الإلكتروني.....
25	المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....
25	المطلب الأول: دور الإفصاح الإلكتروني على المراجعة الخارجية.....
28	المطلب الثاني: مخاطر الإفصاح الإلكتروني على المراجعة الخارجية.....
30	المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.....
32	خلاصة الفصل الأول.....

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية على تأثير الإفصاح الإلكتروني في جودة المراجعة الخارجية

35	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
35	المطلب الأول: الطريقة التي اعتمدت عليها الدراسة
35	• الفرع الأول: المنهجية المتبعة
35	• الفرع الثاني: المصادر المستخدمة
35	المطلب الثاني: الأدوات التي المستعملة في الدراسة
35	• الفرع الأول: دراسة حالة لشركات جزائرية
36	• الفرع الثاني: المقابلة الشخصية
المراجعة الخارجية	المبحث الثاني: واقع الإفصاح الإلكتروني وأثره على عملية المراجعة الخارجية
37	المطلب الأول: مدى تطبيق الإفصاح الإلكتروني في البيئة الجزائرية
37	• الفرع الأول: مدى تطبيق الإفصاح الإلكتروني في البيئة الجزائرية
38	• الفرع الثاني: ..تقديم المكتب محل الدراسة
39	المطلب الثاني: قواعد ضبط المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية في الجزائر
39	• الفرع الأول: شروط مسك المحاسبة آليا
40	• الفرع الثاني: المعايير الواجب توفرها في البرامج التطبيقية المحاسبية
42	المطلب الثالث: أهمية المراجعة الإلكترونية
42	• الفرع الأول: أساليب المراجعة الإلكترونية
42	• الفرع الثاني: إجراءات المراجعة الإلكترونية
44	• الفرع الثالث: مخاطر المراجعة الإلكترونية وكيفية الحد منها
46	• الفرع الرابع: نتائج الدراسة الميدانية
47	خلاصة الفصل الثاني
48	الخاتمة
51	قائمة المراجع
55	الملاحق
58	الفهرس